القدرات الأمنية والعسكرية للمؤسسة العسكرية العراقية لمواجهة التحديات المحتملة بعد الانسحاب الأمريكي على ضوء التجربة الأفغانية وتداعياتها

*الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
باحث من العراق

*مركز حـراب للدراسات الأمنية والاستراتيجية

ملخص :

تحاول الدراسة سبر أغوار القدرات العسكرية والأمنية العراقية في ظل التحديات القائمة والمحتملة خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بعد تحديد معالم تلك القدرات ومواطن قوتها ونقاط ضعفها في ظل بيئة غير مستقرة ونظام سياسي قلق واقتصاد هش يعاني من نوبات التراجع والانكماش وواقع اجتماعي فرض نفسه بقوة على الحالة الأمنية والعسكرية الى الحد الذي باتت تلك القوة غير قادرة على فرض إرادة قوة الدولة, فضلا عن ما سيصاحب الانسحاب الأمريكي من العراق من نتائج قد لا تكون ظاهرة أو محسوبة بدقة ليس لكون الوجود الأمريكي قد أضاف خلال مدة تواجده عوامل قوة للمؤسسة العسكرية والأمنية العراقية ولكن لكون المغادر الأمريكي يريد أن يثبت للعراقيين وللجوار الإقليمي أن بقائه يشكل عامل أمن واستقرار أكبر بكثير من اجباره على المغادرة بضغط برلماني واستخدام مبرمج لوسائل القوة المتيسرة من فصائل المقاومة الرافضة لوجوده على الأراضي العراقية .

كل ما ذكر لا يمكن ان يبحث أو يقرا استراتيجيا بمعزل عن الحالة الأفغانية او انعكاسات المشهد الافغاني الذي نجم عن تداعياته ما يقطع الشك بان السنوات التي أمضاها الجيش الأمريكي في بناء القوة العسكرية والأمنية الأفغانية والتي تزيد على عدد سنوات تواجده في العراق قد ذهبت ادراج الرياح وان طالبان كانت الاقدر على ملء الفراغ الأمني والعسكري فضلا عن تبوؤها لمركز اتخاذ القرار السياسي بعد هزيمة حلفاء أمريكا . أن دراسة الحالة العراقية والقدرات المتاحة لمواجهة الاحتمالات القائمة والمحتملة يجب ان لا تهمل دوافع تلك التداعيات التي أدت الى ما حصل في أفغانستان رغم عدم تطابق الصورة كليا بين العراق وبين أفغانستان الا أن اللاعب الأمريكي والجوار الإقليمي والتداعيات السياسية المصاحبة لنتائج الانتخابات وما افرزته من مخرجات والتي اهتزت على اثرها مقومات قوة الدولة قد تؤدي الى ما يمكن ان يقارب او يتقارب من ناحية النتائج مما حصل في أفغانستان.

كلمات مفتاحية : المؤسسة العسكرية، الانسحاب الأمريكي، أفغانستان، تداعيات الانسحاب.

The Security and Military Capabilities of the Iraqi Military Establishment to Face Potential Challenges After the American Withdrawal In Light of the Afghan Experience and its Repercussions

Hassan Salman Khalifa Al-Baydani
Researcher From Iraq
Harab Center for Security and Strategic Studies

ABSTRACT

The study attempts to probe the depths of the Iraqi military and security capabilities in light of the existing and potential challenges, especially after the American withdrawal from Iraq, by identifying the features of those capabilities, their strengths and weaknesses in light of an unstable environment, an anxious political system, a fragile economy that suffers from bouts of decline and deflation, and a social reality that has imposed itself strongly on the security and military situation to the extent that this force has become unable to impose the will of the power of the state, as well as the consequences that will accompany the American withdrawal from Iraq that may not be apparent or calculated accurately, not because the American presence has added during its presence factors of strength to the Iraqi military and security establishment, but Because the American departure wants to prove to the Iraqis and the regional neighborhood that his stay constitutes a factor of security and stability that is much greater than forcing him to leave under parliamentary pressure and the programmed use of the means of force available by the resistance factions that reject his presence on Iraqi soil.

All of what was mentioned cannot be discussed or read strategically in isolation from the Afghan situation or the repercussions of the Afghan scene, which resulted from its repercussions, which leaves no doubt that the years spent by the American army in building the Afghan military and security forces, which exceed the number of years of its presence in Iraq, have gone unheeded and that The Taliban was the most capable of filling the security and military vacuum, as well as occupying the center of political decision-making after the defeat of America's allies. The study of the Iraqi situation and the capabilities available to confront the existing and potential possibilities should not neglect the motives of those reper-

cussions that led to what happened in Afghanistan, despite the mismatch of the picture completely between Iraq and Afghanistan, but the American player and the regional neighborhood and the political repercussions accompanying the election results and the outputs it produced, which shook as a result, the components of the state's strength may lead to what could be close or close in terms of results to what happened in Afghanistan.

KEY WORDS: the military establishment, the US withdrawal, Afghanistan, the repercussions of the withdrawal.

المقدمة

شكلت أحداث أفغانستان في النصف الأخير من صيف عام 2021 منعطفا خطيرا في طبيعة الحالة القائمة في منطقتي اسيا الوسطى والشرق الأوسط ومرد ذلك هو أن الكثير من دول تلك المنطقة قد اعتادت على ان تجد في الولايات المتحدة الامريكية بعضاً من متطلبات أمنها الداخلي والخارجي لابل ان العديد من تلك الدول منحت الولايات المتحدة الكثير من الامتيازات ارضا وجوا وبحرا نتيجة قناعتها بأنها تشكل العماد الأساس في امنها الإقليمي وانها أي الولايات المتحدة لن تتوانى في الدفاع عنها امام أي خطر داهم وهكذا نجد ان الغالبية العظمى من تلك الدول قد عقدت العديد من المعاهدات والاتفاقات وبروتوكولات التعاون العسكري معها معتقدة أنها ستوفي بالتزاماتها رغم ان العشرين عاما الأخيرة وخاصة مرحلة ما بعد الحرب الباردة اثبتت بما لا يقبل الشك ان الولايات المتحدة الامريكية غير وفية بالتزاماتها وانها تضع مصلحتها الوطنية العليا ومصلحة وأمن صنيعتها إسرائيل في مقدمة الأسبقيات خاصة في مجال استخدام القوة العسكرية .

مقومات القوة العسكرية والأمنية العراقية ولاسيما بعد سقوط النظام الشمولي اختلفت كثيرا عما كانت عليه حيث أنها تعاني من جملة من التحديات التي ما انفكت تؤثر بشكل او بأخر على الأداء القتالي لتلك القوات, ورغم ان هنالك الكثير من المقومات التي تجعل من القوة العسكرية العراقية والأمنية العراقية قادرة على المواجهة التحديات الا أنه وفي ذات الوقت نجد ان تلك التحديات تتعاظم بين الحين والأخر مخلفة جملة من المصاعب التي يصعب تجاوزها في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة , مع اتساع نطاق تلك التحديات سواء بأشكالها الداخلية او تلك التي انحت منحىً خارجياً بسبب الجوار الإقليمي وتدخلاته بالشأن العراقي او نتيجة الوضع الدولي العام الذي يشهد هو الاخر حالة من اللاستقرار على مختلف الصعدة , يرافق كل ذلك صعود وخفوت للعلميات الإرهابية التي لاتزال تجد في الساحة العراقية وجارتها الساحة السورية المتنفس الأكثر اتساعا لنفث سمومها لاسيما حينما تكون الفرص مواتية لمثل هذا التصعيد الإرهابي .

منذ سقوط الموصل وعودة التحالف الدولي الى العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الى الأراضي العراقية بدعاوى محاربة الإرهاب فان كل ما استطاع العراق

الحصول عليه من هذا التحالف هو خلق أزمات داخلية وتشرذم وانشقاقات سياسية خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية والتي تقود هذا التحالف تعمل بروح العداء للمكون الأكبر من الشعب العراقي لابل ان هذا العداء اخذ شكل المواجهة المباشرة حينما أقدمت هي على اغتيال الشهيد أبو مهدي المهندس ومعه الشهيد قاسم سليماني تحت ذريعة انهم يشكلون خطرا على الامن والسلام الدولي, في الوقت الذي تجد فيه هذه القوات الالاف من الأعذار لعدم المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب عندما يطلب الجانب العراقي ذلك, والامر بات أكثر تعقيدا بعد ان اصدر البرلمان العراقي على اثر ذلك قرار بانسحاب فوري وغير مشروط للقوات الامريكية, ثم جاءت انتكاسة كابل لتزيد المشهد قتامة حيث بات من الواضح ان لا التزام لدى الولايات المتحدة تجاه حلفائها عدا الكيان الصهيوني .

ترتسم في أذهان البعض صوراً ضبابية حول الوضع الأمني والعسكري في العراق بعد الانسحاب الأمريكي المرتقب نهاية عام 2021

ترتسم في أذهان البعض صوراً ضبابية حول الوضع الأمني والعسكري في العراق بعد الانسحاب الأمريكي المرتقب نهاية عام 2021 ورغم ان الدوائر الاستخبارية الامريكية ستعمل جاهدة من تصعيد المخاوف ومحاولة نفخ الروح مجددا في جسد التنظيمات الإرهابية وخاصة داعش وهذا ما تجلى في النشاط المحموم لداعش خلال الشهرين ايلول وتشرين الاول من عام 2021 الا ان قراءة واعية ومدروسة للواقع العراقي بجانبه الامني والعسكري ستمنحنا تصور اقل ضبابية وقتامة لاسيما اذا ما جرى التخطيط بشكل علمي ومدروس للبناء المؤسساتي الامني والعسكري في ظل معادلة الصراع الاقليمي مع التركيز على توفير متطلبات بناء القوة في ظل التهديدات والتحديدات المستقبلية .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى الوصول الى فهم منطقي ومحدد للتحديات والمخاطر التي يمكن ان تعتري البناء المؤسساتي الأمني والعسكري العراقي على خلفية اقتراب موعد مغادرة القوات الامريكية للعراق وفق ما حدد لها نهاية هذا العام, كما تهدف الى تحديد معالم القوة العسكرية والأمنية العراقية وهل انها قادرة على مجابهة التحديات القائمة والمحتملة, أخذين بنظر الاعتبار طبيعة التهديدات الإرهابية التي تميزت في الفترة القصيرة الماضية بتصاعدها, يضاف الى ذلك محاولة الربط بين ما حصل في أفغانستان على اثر الانسحاب الأمريكي منها وبين ما قد يحصل فيما لو غادرت القوات الامريكية الأراضي العراقية, وماهي الاحتمالات المتوقعة لما بعد الانسحاب, في حين وجدنا من الضروري ان تكون هنالك قراءة مستقبلية للواقع الأمني والعسكري العراقي وتحديد متطلبات بناء القوة العسكرية والأمنية في ظل التهديدات والتحديات المستقبلية .

تهدف الدراسة الى الوصول الى فهم منطقي ومحدد للتحديات والمخاطر التي يمكن ان تعتري البناء المؤسساتي الأمني والعسكري العراقي

إشكالية الدراسة: رسم السياسات الأمنية غالبا ما يتطلب ان يمتلك القائمون على

تحديد تلك السياسات تصورات واضحة ومحددة وغير قابلة للتأويل لكل ما يمكن ان يحصل حينما تختلف الحالة المحتملة عن الحالة المستقبلية , وهكذا نجد ان إشكالية الدراسة تتمحور حول هل ان البناء المؤسساتي العسكري والأمني العراقي القائم الان بإمكانه ان يكون قادرا على تجاوز الحالة المستقبلية والمحتملة لمغادرة القوات الامريكية وهل ان الوضع القائم في أفغانستان الان يمكن ان يؤثر ولو بشكل غير مباشر على الأداء القتالي والأمني للقوات المسلحة العراقية عندما تفتقد تلك القوات أي دعم عسكري مقدم لها بالوقت الحاضر من قبل قوات التحالف عموما وعلى وجه الخصوص القوات الامريكية .

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية التأثيرات المحتملة لمغادرة القوات الامريكية للعراق وهل ان لهذه العملية تأثيراً محتملاً على الأداء القتالي , مع افتراض ان الواقع العراقي قد يقترب بعض الشيء في العديد من ثوابته الأمنية والعسكرية من الحالة الأفغانية , وعليه هل يمكن ان نتوقع تكرار ذات السيناريو الذي حصل في كابل ام ان للعراق وقواته المسلحة خصوصية تختلف بها عن الجيش الافغاني المشكل على يد القوات الامريكية التي أسهمت هي الأخرى بتشكيل الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب وحتى الشرطة الاتحادية .

محاور الدراسة

جرى تبويب الدراسة الى قسمين وفق العناوين الاتية:

القسم الأول: قراءة للواقع الأمني والعسكري العراقي في ظل التواجد الأمريكي :

- مقومات القوة العسكرية والأمنية العراقية .
- التحديات الأمنية والعسكرية القائمة والمحتملة .
- التهديدات الإرهابية بين الخفوت والتصاعد .
- ادوار ومهام القوات الامريكية بعد انسحاب عام 2011.
- تأثير المشهد الافغاني على الوضع الأمني والعسكري العراقي .

القسم الثاني : الاحتمالات لما بعد الانسحاب – قراءة مستقبلية للواقع الأمني والعسكري العراقي

- مستقبل البناء المؤسساتي الأمني والعسكري في ظل معادلة الصراع الإقليمي .
- متطلبات بناء القوة في ظل التهديدات والتحديات المستقبلية .

القسم الأول : قراءة للواقع الأمني والعسكري العراقي في ظل التواجد الأمريكي

مقومات القوة العسكرية والأمنية العراقية

هنالك صلة أساسية بين الجغرافية والحرب لذلك نجد ان كل موقع او مكان او بقعة او منطقة لها خصائصها الفريدة من السمات الجغرافية التي تتفاعل لتشكل بيئة مميزة فبيئة العمل العسكري هي بناء مكون من جميع عوامل المشهد الطبيعي والثقافي التي تصوغ وتحكم مراحل مد وجزر المعركة[1] وانطلاقاً من ذلك فان

(1). اللجنة الوطنية للسياسات السكانية – تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 – بغداد ص[91]

الخصائص العسكرية والأمنية لا بد لها من ان تكون ذات صلة بتحديد مدى تأثير الخصائص الجيواستراتجيية للعراق على مجمل الوضع الأمني القائم، ومن هنا فان لكل مرحلة من المراحل خصائصها التي تختلف بها عن سابقاتها فالموضوع العسكري والأمني قبل السقوط (قبل تغيير النظام) والذي لا يزال يلقي بضلاله على مجمل الأوضاع العامة القائمة كانت له خصائصه في حين ان مرحلة ما بعد نيسان 2003 وحتى بدء تنفيذ خط فرض القانون هي الأخرى تميزت بخصائص مختلفة جذرياً ثم مرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق وصولاً الى سقوط الموصل وتداعياتها وكذلك مرحلة معارك التحرير والتطهير, ثم المرحلة الأخيرة والمتمثلة بالتواجد الأمريكي وبوادر الانسحاب وفق قرار مجلس النواب العراقي ، أي ان الخصائص لا يمكن ان تكون ثابتة بشكل مطلق بل ان هنالك البعض منها قد يكون ثابتاً نسبياً الا ان الغالبية هي تتغير وهذا التغيير يرتبط ولكل مرحلة من مراحل سجله من العوامل.

مقومات القوة والضعف في القوات العسكرية والأمنية العراقية قبل عام 2003

المرحلة التي سبقت الانهيار النظام السابق واحتلال العراق تميزت باختلالات عامة ولدت الكثير من المعاقل التي أدت بدورها الى انهيار السريع للمنظومة العسكرية الأمنية هذه الاختلالات لم تكن وليدة عشية ما حصل في نيسان 2003 بل هي جملة التراكمات بدأت مع استلام البعث للسلطة في عام 1968 وصعود ظاهرة التحزب في المؤسسة الولاء للحزب (القائد) قبل الولاء للوطن مروراً بالتصفيات الجسدية المنظمة للقادة العسكريين ثم الحروب التي ابتدأت مع ايران ولم تنتهي الا بسقوط النظام على يد القوات الامريكية المحتلة وما رافق تلك الحروب من تداعيات أدت بنكوص عام في الخصائص الإيجابية وتردي وتراجع وإبراز الخصائص السلبية. وبالتأكيد فان عموم القوات المسلحة العراقية قد تأثرت في هذه المرحلة ونجم عن ذلك تراجع ملموس في الأداء القتالي والمنجز الأمني ويمكن اجمال خصائص هذه المرحلة بما يلي: [2] (مرحلة قبل سقوط النظام واحتلال العراق):

عموم القوات المسلحة العراقية قد تأثرت فهذه المرحلة ونجم عن ذلك تراجع ملموس في الأداء القتالي والمنجز الأمني

اولاً. دافعية القتال الهشة التي تميزت بها المؤسسة العسكرية والأمنية وعدم وصول الميل الى الاستمرار بالقتال في موقف الخطر الى مستوى القبول بالموت.

ثانياً. محتويات قلقة غير مستقرة لم تكف عناصرها الأساسية لتكوين قدر معقول من التوازن النفسي للمقاتلين وبث روح العَمل الجماعي والتحكم بسلوك المقاتلين ولم تتيسر في اطارها منحى باتجاه بروز القدرة في سلم القيادة على الحفاظ على شرف المهنية والاحترافية العسكرية، ولم تكن بين مكوناتها ماله علاقة بالوطنية او الوطن الذي يمثل الطرف الرسمي والاساسي في معادلة الدفاع والقتال كعناصر مهمة لتكوين المعنويات.

(2). سعد العبيدي – واد بطل – نهاية جيش وملحمة شعب , دار تموز للطباعة والنشر , دمشق , ط1, 2012 , ص123

ثالثاً. عدم القناعة بالقدرة على القتال او الدفاع وبقدرة الكيان العسكري والسياسي القائم على ادارة المعركة الدفاعية بعد أن وضعت كل مكونات القوات المسلحة العراقية والتشكيلات غير النظامية والتنظيم البعثي في دائرة القلق المغلوبة.

رابعاً. يضاف الى تلك الخصائص أخرى أدت الى تفاقم الحالة والانهيار السريع وهي: [3]

(3). انتوني كوردسمان واخـرون – العراق تحت الاحتلال – تدمير الدولة وتكريس الفوضى , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت لبنان, ط1 ، 2008 , ص89

(1) قدم أسلحة الجيش العراقي وعدم قدرته على تجديد أسلحته منذ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية بسبب غزو العراق للكويت وحرب عام 1991، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق في تسعينيات القرن الماضي، مقارنة بالتفوق العسكري الأمريكي والهيمنة الجوية.

تعطيل منظومات القيادة والسيطرة العراقية وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العسكرية العراقية والوحدات العسكرية في ميدان القتال

(2) التفوق التقني الهائل لصالح أمريكا في كل مجالات التسليح والتجهيز والتدريب.

(3) تعطيل منظومات القيادة والسيطرة العراقية وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العسكرية العراقية والوحدات العسكرية في ميدان القتال، وهي بذلك افقدت عنصر التوجيه ووصول الأوامر والتوجيهات، الأمر الذي جعل الجيش العراقي تائهاً في ميدان القتال.

(4) تدني مستوى العناية والخدمة بالجندي العراقي واعتماد النظام الالزامي في التجنيد وطول مدة الخدمة العسكرية.

(5) استعمال الحرب النفسية من قوات التحالف كان له الأثر الكبير في ضعف روح المقاومة والصبر لدى الجيش العراقي.

(6) عدم وجود تأييد شعبي كبير لسياسة النظام السابق ورئيسه بسبب حكمه الدكتاتوري وانتهاج سياسة الخوف والطغيان في العراق، فالشعب أراد التخلص من هذا الحكم. ولهذا لم تصمد الجبهة الداخلية ولم يتمكن العراقيون من تنظيم مقاومة واسعة ومنظمة لقوات العدو الغازية.

من خلال ما تقدم يتضح أن الخصائص العسكرية والأمنية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003 هي التي دفعت باتجاه الانهيار السريع والمفاجئ للقوات المسلحة العراقية وما نجم عن ذلك من انهيار تامة للمنظومة الأمنية وبالتالي اضمحلال مقومات الدولة وتلاشيها ولم تكن تلك الخصائص كما بينا سابقاً حالة امنية افرزتها ظروف العدوان الأمريكي بل هي نتائج لتراكمات متسلسلة من الإخفاقات والخلل البنيوي في عموم المؤسسات المنضوية تحت إدارة الدولة ومنها المؤسسة العسكرية:

أن الخصائص العسكرية والأمنية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003 هي التي دفعت باتجاه الانهيار السريع والمفاجئ للقوات المسلحة العراقية

تأثير موقع الدولة الجغرافي على الوضع الأمني و العسكري

لا شك ان للجغرافيا تأثيرات كبيرة وحاسمة على طبيعة ومقومات بناء قوة الدولة

فالعامل الجغرافي ومنذ الازل كان عاملاً حاسماً في تحديد قوة وقدرة الدولة على الصمود [4]. و نجد ان من الضروري هنا التأكيد على ان الموقع الجغرافي لا يزال حاكماً في تأمين القدر الأكبر من القوة و المتانة للدولة. وفي كل الأحوال فأن هنالك صلة أساسية بين الجغرافيا و الوضع الأمني و العسكري وكذلك وبصورة حتمية بينهما وبين الحرب, لذلك نجد ان أي موقع او مكان او بقعة او منطقة لها خصائصها الفريدة في السمات الجغرافية التي تتفاعل لتشكيل بيئة مميزة، فبيئة العمل العسكري هي بناء مكون من جميع عوامل المشهد الطبيعي و الثقافي التي تصوغ وتتحكم بمراحل مد وجزر المعركة[5] .

ان الموقع الجغرافي لا يزال حاكماً في تأمين القدر الأكبر من القوة و المتانة للدولة.

غالباً ما تحدد الخصائص الجيوعسكرية و الأمنية و التي تمثل بحد ذاتها الجيواستراتجيية العسكرية باعتبارها عنصراً اساسياً في تحديد المهام والغايات الاستراتيجية للحرب وكذلك اعداد مسارح الحركات الحربية و طبيعة التحركات للقطعات العسكرية حيث من خلالها يتم متابعة سير العمليات الحربية و من هنا فأنها تحدد و بقدر تعلق الامر بالوضع الأمني و العسكري للعراق وعلى ضوء المعطيات القائمة او التي ستفرزها مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي بما يأتي [6]:

1. شكل ونوع الاستراتيجية القومية او الوطنية او ما يطلق عليه البيئة الاستراتيجية للأمن الوطني أو القومي ووفق القدرات الوطنية المتاحة.
2. وضع الخطوط العريضة والاتجاهات والأهداف والمصالح القومية بما يضمن وحدة الأراضي العراقية ومنع أي توجه باتجاه الانفصال من أي طرف كان.
3. تحديد أماكن النزاع الفعلي او الوشيك او المحتمل سواء في ظل تصاعد العمليات الإرهابية او خفوتها.
4. بيان الإحساس بالخطر وتحديد مكامن الخطر سواء الداخلية منها او الخارجية وبما يومن بيئة جاذبة وامن مجتمعي فعال يبعد العراق عن شبح الهبوط الى قائمة الدول الفاشلة.
5. من خلال دراسة واقعية يمكن للقائمين على التخطيط الاستراتيجي (السوقي) في جانبه العسكري والأمني من امكانية تحديد مسبق للأعداء المحتملين واحتمالية نشوب الحرب والأماكن المحتملة للصراع او النزاع او حتى المعارك بمحتواها السوقي.
6. الشكل العام للمسالك القائمة والمحتملة فضلاً عن تحديد عدد المقتربات وطبيعة كل مقترب ومكامن الخطورة فيه على مجمل الوضع الأمني والعسكري وهذا الجانب لا يمكن ان يكتمل دون دراسة مفصلة وتحليل لساحات العمليات مع دول الجوار الإقليمي للعراق
7. بناء على ما تقدم يمكن التوصل الى تحديد محتمل للتجمعات الحربية والعسكرية للعدو القائم او المحتمل و كذلك الاتجاهات العامة لتحركاته
8. تحديد أسبقيات استخدام القوة الناعمة او الصلبة للدولة العراقية على

(4). معين حداد ، الجيوبوليتكيا ، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ط1, 2006, ص 97

(5). اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق ، 2012 بغداد ص 91

(6). د. محسن عبد الصاحب المظفر ، المسرح البيئي العسكري ، شركة العارف للمطبوعات, بغداد ، ط1 , 2014 ص 43

ضوء المعطيات التي فرضها الموقع الجغرافي لها، وحسب أسبقية التهديد المحتمل.

في كل الأحوال فأن الخصائص الجيوعسكرية والأمنية هي التي تعطي القيادات العسكرية والأمنية في البلاد القدرة على تطويع ثوابت الجغرافية العسكرية مع الغايات العسكرية بغية اعداد الاستراتيجية العسكرية الشاملة و العليا للدولة كونها احد الاستراتيجيات التخصصية فيها، ونظراً لمفاهيم وقيم الحروب المعاصرة أضحت الحرب لا تقتصر على معارك الجيوش و مسارح العمليات فحسب بل تشمل جميع عناصر وخصائص الجيوعسكرية والأمنية و التي تتضمن[7]:

الخصائص الجيوعسكرية والأمنية هي التي تعطي القيادات العسكرية والأمنية في البلاد القدرة على تطويع ثوابت الجغرافية العسكرية

1. الطبوغرافيا ومدى علاقتها بالعمليات العسكرية.
2. الجو والفضاء ومقدار القوة المتيسرة للسيطرة عليها.
3. التنوع الديمغرافي للبلاد ومدى إسهاماته في مقومات الدولة.
4. التضاريس الأرضية بالمستويات التعبوية والعملياتية و مساهمتها في تأمين الدفاعات أو الاندفاعات عند خوض الحرب .
5. البنى التحتية والمنشأت ذات الطبيعة الخدمية الداخلة في التكوين الجغرافي للبلاد مثل السدود والجسور وغيرها والتي يطلق عليها في أحيان كثيرة تسمية (المفاصل الرخوة أو اللينة) و التي تستهدف عند اشتداد الضغط العملياتي من قبل العدو او من قبل قطعاتنا
6. شبكات وعقد المواصلات وأنظمة الطرق والسكك الحديد والموانئ والمطارات وشقق النزول والوديات التي تساعد على الاختباء.
7. الحالة المناخية والطقس ومدى تأثيرهما على العمليات العسكرية حسب المواسم.

(7). فرانسيس جالجانو ، الجغرافية العسكرية الحديثة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ط1 ،2010 , ص79

ثالثاً. موقع العراق الجغرافي وتأثيره على وضعه الأمني و العسكري :

أن تأثير عوامل الموقع و الشكل والمناخ و التكوين السكاني أثر بشكل أو بأخر على الوضع الأمني و العسكري العراقي من خلال ما يلي[8] :

1. حجم العراق الكبير نسبياً يحتاج الى قطعات كبيرة للدفاع عنه كما أنه و في حالة مهاجمته و من قبل دولة أخرى يحتاج الى قطعات متنوعة ذات اختصاصات متعددة.
2. تجبر الطبيعة الجغرافية العراقية المهاجم على العمل على الخطوط الخارجة و على المناورة من مسافات بعيدة في حين تمنح هذه الطبيعة المدافع إمكانية جيدة في ترتيباته الدفاعية عدا ما يتعلق منها بالحدود الإيرانية التي تتميز بسيطرة الجانب الإيراني على الغالبية العظمى من المناطق المرتفعة.
3. طبيعة المناخ غير المستقرة هي الأخرى تحتاج الى اعداد مسبق لمسارح

(8). جغرافية العراق العسكرية ، الكلية العسكرية ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كراسة رسمية , 2014 , ص27

العمليات خاصة في المناطق الغربية حيث تسبب السيول غير المتوقعة وانعدام الرؤية بسبب العواصف الترابية، كذلك الحال في المناطق الجبلية ذات الطقس المتقلب. في حين تسبب الرياح الموسمية في المناطق الوسطى والجنوبية تصاعد غبار يؤدي الى شل العمليات العسكرية في اغلب الاحيان.

4. الواقع الديمغرافي فرض على العراق نوع من عدم التجانس و ولد الكثير من القلق وانعدام الثقة خاصة بعد سقوط النظام السابق عام2003 و بروز النزعة الطائفية و العراقية و العمل بمبدأ المحاصصة[9].

تجبر الطبيعة الجغرافية العراقية المهاجم على العمل على الخطوط الخارجة و على المناورة من مسافات بعيدة

رابعا: تحديات إدارة الأمن في المناطق المتنازع عليها

مثلت مشكلة (كركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى) بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بعد عام 2003 المشكلة الأكبر والأكثر تعقيدا نتيجة الاختلافات الكبيرة فيما بينهما سواء اكان ذلك يتعلق بالتسميات أو بالدلالات الجغرافية أو طرق المعالجة أو الحدود الإدارية المفترضة وحتى أساليب إدارة الملفات الأمنية فيها , لاسيما وان الدستور العراقي لعام 2005 لم يعترف بالمناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في (المادة 133 /ثانيا) و(المادة 140 /ثانيا) [10]من الدستور , وفي ظل ذلك الاختلاف تبنت بعثة الأمم المتحدة (يونامي) موضوع تسوية الداخلية المتنازع عليها من خلال تقرير ممثلها (دي مستورا) الصادر عام 2008 , اذ حدد هذا التقرير المناطق المتنازع عليها بغض النظر عن مدى المقبولية لهذا التحديد من قبل طرفي النزاع [11] .

في ذات الوقت الذي كان للأمريكان رؤيا مغايرة لما ذهب اليه (مستورا) حيث حاولوا بطرائق غير مباشرة تصعيد الموقف الكردي الرافض من خلال دعوة البنتاغون لتسليح الأكراد على حساب الجيش العراقي دون الرجوع لحكومة المركز وهذه واحدة من اكثر القضايا اثارة للفوضى الخلاقة التي حاول الاحتلال وبشتى الطرق زرعها في الداخل العراقي, وبذلك برزت العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكان اخطرها تحدي إدارة الامن في تلك المناطق وتداخل الصلاحيات الأمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم , لاسيما بعد احتلال داعش للموصل في حزيران 2014 والمناطق المجاورة للإقليم وقيامه باحتلال اغلب المناطق المتنازع عليها[12] وتقدم مجاميع داعش باتجاه مدينة أربيل ومحاولة أحتلالها والتدخل الواسع النطاق للقوة الجوية الأميركة لمنع ذلك في الوقت الذي لم تقم تلك القوة ورغم الطلبات المتعددة لحكومة المركز بتامين اسناد جوي للقوات العراقية التي كانت تدافع في حينها عن بوابات بغداد الجنوبية الغربية(جرف الصخر) والشمالية الغربية (عامرية الفلوجة) وباقي المناطق المحيطة بحزام بغداد والتي تمكن داعش

وبذلك برزت العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكان اخطرها تحدي إدارة الامن

(9).ف ر حسن البيضاني تاريخ الجيش العراقي – الواقع الديمغرافي و اثره على بناء الجيش ، الدار العلمية للطباعة والنشر , بغداد ، ط1, 2021 , ص 238

(10) . دستور جمهورية العراق لسنة 2005

(11) . هادي حسين محسن , المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط والسياسيين البريطانيين , مجلة كلية الآداب , جامعة بغداد العدد 101 , لسنة 2012 , ص154

(12). د قاسم محمد عبد , جيوبولتك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات) , مجلة دراسات دولية , جامعة النهرين , بغداد , العدد 38 , لسنة 2017, ص 217

من الوصول اليها .

لم يتوقف التحدي الأمني في كركوك والمناطق المتنازع عليها عند هذا الحد بل ان رئاسة الإقليم أعلنت بشكل رسمي نيتها للقيام باستفتاء للانفصال عن العراق وحدد يوم 25 أيلول 2017 للقيام بالاستفتاء دون الرجوع الى الحكومة المركزية ومجلس النواب الذي يشغل النواب الاكراد اكثر من 20 بالمائة من مقاعده وبالفعل جرى الاستفتاء ورافقه صمت امريكي ترقبا بالنتائج وجاء مطابقا وبنسبة مرتفعة جدا لرغبات القادة الاكراد بالانفصال , الا ان الحكومة المركزية رفضت ذلك جملة وتفصيلا , حينها بدا الاكراد وبعد هيمنتهم الكاملة على كركوك بعد الانسحاب القسري الذي حصل اثناء احتلال داعش للموصل واستيلاء الاكراد على قرابة أسلحة ومعدات ثلاثة فرق عسكرية عراقية , عندها لم تجد الحكومة المركزية بعد نجاحها في تحقيق الانتصارات على داعش حلاً لموضوعة إدارة الامن في كركوك والمناطق المتنازع عليها الا بزج تشكيلات الحشد الشعبي مصحوباً ببعض وحدات الجيش والتي تمكنت من استعادة كركوك خلال ساعات وأعادت فرض الأمن فيها من قبل الحكومية المركزية يوم 16 تشرين اول 2017 .

ان رئاسة الإقليم أعلنت بشكل رسمي نيتها للقيام باستفتاء للانفصال عن العراق

خامسا :تحديات موقع الجوار الجغرافي للعراق (الجوار الإقليمي) على الأمن الوطني

يقصد بهذه الخصائص السمات الجغرافية و المعطيات المكانية التي تميز الدولة وتحدد علاقاتها في محيطها الإقليمي مع دول الجوار، و يرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الناجمة من الموقع المجاور، والتي يمكن ان تتعرض لها الدولة جراء خصائص ذلك الموقع، أي هي مقاييس نظرية تعطي للدولة دلالات بوجود تهديدات محتملة من دول الجوار ضد سيادة الدولة و كيانها الإقليمي[13] .

و يمكن اجمال هذه التحديات بما يلي[14] :

1. أن الدول المجاورة للعراق هي (6) دول و تختلف اطوال حدودها مع العراق لكن كمعدل عام فأن كل دولة من الدول يقابلها جزء محدد بنسبة مئوية من مساحة العراق مما يجعل التعامل أمنياً وعسكرياً مع تلك الدول يحتاج الى تعامل خاص على ضوء تلك المساحات.
2. العراق حدودياً يعتبر دولة حبيسة فمن مجموع اطوال حدوده مع دول الجوار والبالغة (3631 كم) في حين ان مجموع اطوال حدوده البحرية لا يتجاوز (58كم)
3. الفراغ السكاني في المناطق الحدودية اثر سلباً على طبيعة اعداد الدولة للحرب واعداد مسارح العمليات.
4. حجم السكان هو الاخر يميل الى دول الجوار خاصة تركيا وإيران.

(13). محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية(منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،2001 ص141

(14). د قاسم محمد عبد، مصدر سبق ذكره ، ص209

5. ان العراق دولة شبه قارية حيث يشترك مع ست دول وهذا ما يجعل احتمال تعرضها للخطر أمر وارد.
6. طول الحدود عامل خطر يهدد أمن الدولة وخاصة اذا ما ترافق ذلك مع عدم وجود توافق سياسي مع دول الجوار.

التحديات الأمنية والعسكرية القائمة والمحتملة

قد تكون التحديات الأمنية والعسكرية هي الأكثر تأثيراً على بناء الدولة ومؤسساتها كما أنها تدخل ضمناً كسبب لتحديات ومخاطر أخرى منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورغم أن هذه التحديات تختلف من بلد الى اخر الا أنه لم يخل مجتمع من المجتمعات الى اليوم من مظاهر العنف سواء البارزة منها او تلك التي تكون في حالة السبات والكمون متخذه من ظروف الحياة الصعبة كمحفز، ولتتجمع خيوطها في وجدان وعقول أولئك الذين يخافون منها، ولتتغذى على الحقد الذي يأخذ طريقه الى قلب هؤلاء منتظرة اللحظة المناسبة لتأخذ مكانها على اديم الواقع في شكل انفجار عاصفة لا يبقى شيئاً، يتناسب مع مدى الكبت والاضطهاد الذي عانوه هؤلاء الناس في ظل الظروف التي كانت قائمة وقتها بسبب أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وعقائدية جعلتهم يعيشون في غربة عن مجتمعاتهم. لكن الذي حدث في العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2003 م عنف من نوع أخر غريب في توجهاته وممارسته وأهدافه يمكن ان يطلق عليه بـ(الإرهاب الوافد) الذي لم يتوانى عن استخدام ابشع وسائل القتل والتنكيل من اجل تخريب البلاد مؤسسات وافراد ،اجتماعيا وثقافيا ، سياسياً واقتصادياً ، مادياً ومعنوياً[15] .

التحديات الأمنية والعسكرية هي الأكثر تأثيراً على بناء الدولة ومؤسساتها

(15) مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، مجلس الامن القومي بغداد , كراس النهرين العدد 11, 8102, ص17

ان التحديات الأمنية والعسكرية غالبا ما تتصاعد بعد انتهاء تأثير نشوة النصر في أي مواجهة عسكرية وهذا ما حصل فعلا بعد الانتصار على داعش , لذلك فان القائمون على الملف الأمني والعسكري هم دائما أمام خيارين: وهما اما ان تحمل هذه التحديات دوافع ومقومات قوة تعطي للقائمين على الامن الجرع الكافية لإيجاد المعالجات الجذرية لما يمكن ان يحصل من الاحتمالات الواردة او انها ستتصاعد دونما أي طرح او استنباط لخطط او أفكار جديدة تتواءم او تتلائم مع المستجدات التي احدثتها معارك التحرير, فالوجه الجديد المحتمل لداعش او أي تنظيم إرهابي اخر والذي قد لا يكون في أي حال من الأحوال مطابق تماما لذات الوجه الذي قاتلته القوات الأمنية سابقا على مدى ثلاثة أعوام بل وجه اخر تحاول الجهات الراعية للإرهاب ان يكون اكثر صرامة واشد مكرا واقوى عزيمة لاسيما وان هنالك دوافع متعددة تضفي جميعها الى اعتماد إرهاب وافد ذو نمط مختلف ومغاير لما هو قائم , ومن اهم هذه الدوافع هو مبرر الانسحاب الأمريكي من العراق والايحاء بان هذا الانسحاب قد

ان التحديات الأمنية والعسكرية غالبا ما تتصاعد بعد انتهاء تأثير نشوة النصر في أي مواجهة عسكرية وهذا ما حصل فعلا بعد الانتصار على داعش

ولد ثغرة في الحالة الأمنية نجم عنها الوليد الإرهابي الجديد وكأنما تعاود الاحداث تكرارها بنفس السيناريو الذي تلا انسحاب القوات الامريكية من العراق في عام 2011 بعد توقيع اتفاقية الانسحاب وملحقها ، لذلك فان تحديد التحديات الأمنية قد لا تكون ذات فائدة تذكر ان لم تقترن بعمل ميداني غير تقليدي لا يمنع داعش او أي قوة معادية أخرى مجدداً من إمكانية التمدد (ليس المقصود هنا التمدد بمعناه التقليدي) بل ان يتمدد كفكر او ممارسات وصولاً الى العودة الى تطبيق مفردات إدارة التوحش التي طبقها التنظيم بحذافيرها بين الأعوام(2014 و 2019) وبلا شك **ان من يبحث عن أسلوب المواجهة لأي عدو عليه ان يعرف كيف يفكر ذلك العدو** ورغم ان العدو في الغالب قد يضمر ما يفكر به ويظهر ما هو مخالف، الا ان فضيلة التنظيمات المتطرفة الإرهابية وخاصة تلك التي تتخذ من الدين والمذهب غطاء لها لا تذهب باتجاه إخفاء ما تريد ان تفعله او تفكر فيه او تنوي فعله مستقبلاً للقيام به او تضعه كخطة لمراحل لاحقة قد لا تكون ضمن المستقبل المنظور وخير دليل على ذلك هو اعتماد داعش على مجموعة من الادبيات الاستراتيجية العسكرية التي تعتبرها بمثابة دليل عمل وتروج لها وتطالب مريديها وانصارها باعتمادها ودراستها وتطبيق مفردتها [16], لذلك فأننا نرى ان معرفة أفكار العدو هي التي تحدد والى حد كبير التحديات الأمنية والعسكرية التي يمكن ان نواجهها .

التحديات الأمنية والعسكرية قد تشمل مجموعة العمليات والأساليب الإرهابية التي تحصل في العراق والتي تتضمن العنف والتطرف

التحديات الأمنية والعسكرية قد تشمل مجموعة العمليات والأساليب الإرهابية التي تحصل في العراق والتي تتضمن العنف والتطرف والغلو والعدوان بكل اشكاله وصوره تجاه الافراد او التجمعات من المدنيين والمؤسسات والمنشأة التي تقوم بحماية امن البلاد واستقرارها من قبل افراد او مجموعات او منظومات او دول، ومهما كانت الدوافع والأسباب، وبما يؤدي الى التدمير والموت، او التخويف والترهيب، التهجير والتنفير من الأرض او الوطن وفق اعتبارات دينية او عراقية او مذهبية او فكرية او عقائدية او مهنية، وفي اطار منظم ومخطط له يستهدف امن الانسان الفرد وكرامته وواجباته ومستقبله وعمله[17] ويمكن اجمال تلك التحديات بما يلي: [18]

أولا. قدرة العدو المتجددة على القيام بعمليات إرهابية ذات صدى اعلامي.

ثانيا. الحدود لم تؤمن لحد الان بالطريقة التي تضمن الحد من الظاهرة تسلل العدو.

ثالثا. مستوى اداء القطعات في قتال المدن بالرغم من الخبرة المتراكمة لم ترتقي الى المستوى المطلوب.

رابعا. الجهد الاستخباري لا يزال مبعثراً وغير محكوم بقانون لتحديد فضاءات العمل الاستخباري.

خامسا. المحاصصة اثرت سلبياً على طبيعة منظومة البيانات القيادة والسيطرة في

(16) حسن البيضاني , ما بعد معارك التحرير – داعش بين ملاذات الصحراء والعودة الى العمليات الإرهابية في المدن , مجلة اعتراب (العدد الخامس) , مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية , بغداد , 8102 , ص 62

(17)الحارث عبد الحميد حسن، الإرهاب والسلوك الإرهابي، مجلة العلوم النفسية، جامعة بغداد, العدد الأول, 6002, ص8

(18) حسن البيضاني، التحديات القائمة والمحتملة للأربع سنوات القادمة , بحث مقدم الى مركز حراب للدراسات الاستراتيجية , بغداد , 8102 , ص6

عموم القوات المسلحة.

سادسا. عدم استقرار منظومة القيادة والسيطرة على مستوى القوات المسلحة.

سابعا. ضعف عام في طبيعة وامكانيات القاعدة المادية الخاصة بالدعم اللوجستي.

ثامنا. غياب عام لترتيب التدريب وبمختلف المستويات.

تاسعا. التواجد غير المبرر لقوات الجيش داخل المدن.

عاشرا. عدم وضوح الرؤيا لدى القوات المسلحة حول المهام والواجبات المكلفة بها.

أن الإرهـاب فـي الـعـراق لـم يتأثر اطلاقا وعلى مر السنوات الثمانية عشر الماضية بالوجود الأمريكي وقوته

حادي عشر. استمرار العمل بنظام السيطرات وغيرها من الأساليب التي لم تعد تلائم الظروف الحالية

التهديدات الإرهابية بين الخفوت والتصاعد.

لا يمكن رسم صورة مستقبلية محددة لطبيعة التهديدات الإرهابية المحتملة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق لسببين أساسيين

أولهما: أن الإرهاب في العراق لم يتأثر اطلاقا وعلى مر السنوات الثمانية عشر الماضية بالوجود الأمريكي وقوته حيث لم يشكل هذا الوجود أي عائق او معرقل لمنع العمليات الإرهابية لا بل نجد ان الحالة معكوسة تماما إذا أن وجود القوات الامريكية أسهم في الكثير من الحالات بإذكاء نيران الإرهاب وساعد على تصعيد قدرات تلك التنظيمات الإرهابية من خلال تدخل تلك القوات المباشر وغير المباشر لمنع الحشد الشعبي وتشكيلاته من القيام بعمليات إجهاضيه في العديد من مدن ومناطق المنطقة الغربية والشمالية الغربية .

ثانيهما: ان الإرهاب في العراق وكما أسلفنا هو إرهاب وافد يتغذى بالدرجة الأساس عقائديا على مخلفات الفكر الوهابي وفكر بن تيمية وما تبعهم من منظرين ودعاة ترهيب وعلماء تكفيريين , أي أن جذوة الإرهاب هي جذوة عقائدية يمكن تصعيدها دونما حاجة الى تحشيد قدرات ولكون بعض المدن العراقية تحولت الى ما يمكن ان نطلق عليها الملاذات الامنة لهذه التنظيمات الإرهابية عليه فان التنبؤ بما سيحصل لاحقا وبعد الانسحاب الأمريكي سيكون بمثابة رجم في الغيب خاصة وان السنوات التي تلت معارك التحرير اثبتت بان داعش وباقي التنظيمات الإرهابية قادرة على لملمة مجاميعها والقيام بعمليات من الصعب التنبؤ بحصولها وهذا ما حصل لمرات عديدة في وادي الجاي بكركوك وكذلك قضاء الطارمية التابع لبغداد والمقدادية في محافظة ديالى والقائم في الانبار وسواها من المناطق التي منحت الإرهاب فرصة للبقاء ومعاودة النشاط .

الإرهـاب في الـعـراق وكما أسلفنا هـو إرهـاب وافـد يتغذى بالدرجة الأسـاس عقائديا على مخلفات الفكر الوهابي

بناء على ما تقدم فان احتمالات التصعيد واردة و بنسبة اكبر بكثير من احتمالات

الخفوت ليس بسبب نية القطعات الامريكية الانسحاب بل أن جملة من العوامل هي التي تنذر بمثل هذا التصعيد من أهم تلك العوامل والمسببات ما يأتي :

1 . الأوضاع السياسية القلقة وغير المستقرة خاصة وان تداعيات إزاحة الحكومة السابقة ومجيء حكومة اقل اقتدارا على إدارة الملف الأمني قد سهل والى حد كبير من إمكانية التصعيد في العمليات الإرهابية .

2. التداعيات المصاحبة لاستغلال المحاصصة في القوات المسلحة وخاصة وزارة الدفاع والعمل باتجاه تبؤء الكثير من الضباط مناصب قيادية في قواطع ساخنة رغم أن لهم ميولاً وارتباطات باجندات تتناغم مع التنظيمات الإرهابية .

4. تعمل القيادة السياسية في الوقت الحاضر ممثلة بالحكومة التي جيء بها على أثر حراك تشرين على تحجيم دور الحشد الشعبي يرافق ذلك محاولات لبعثرة قدرات هذه القوة من خلال محاولات التقسيم التي تتعرض لها وذلك باستحداث حشود بمسميات جديدة غايتها الأساسية إطفاء جذوة الروح الجهادية والتحول الى عمل مؤسساتي ذو طبيعة بيروقراطية لا تتماشى مع أهم الأسس القائمة لمقاتلة الإرهاب والمتمثلة بمبدأ (لا تقاتل العقيدة الا بعقيدة مقابلة)

5. عدم التكافؤ بين قدرات ومقومات القوة في القوات المسلحة العراقية من جهة والعناصر الإرهابية من جهة أخرى ليس من الجانب المتعلق بالتسليح والتجهيز بل من الجانب الأهم في مثل هكذا مواجهات الا وهو إرادة القتال التي تكاد ان تكون في أسوء معدلاتها في القوات المسلحة عدا الحشد الشعبي بالوقت الحاضر في حين لايزال تنظيم داعش قادرا على زج عناصر قادرة على احداث تأثيرات ملموسة في ميادين القتال وتحقيق المفاجأة واستثمار المباغتة .

لاتـزال هنالك الكثير من المناطق فـي غـرب الـعـراق وشماله الغربي والشرقي يمكن ان تكون بمثابة مـلاذات أمـنـة للعناصر الإرهـابـيـة مما يمنحها القدرة على المواصلة والديمومة

6. لاتزال هنالك الكثير من المناطق في غرب العراق وشماله الغربي والشرقي يمكن ان تكون بمثابة ملاذات أمنة للعناصر الإرهابية مما يمنحها القدرة على المواصلة والديمومة من اجل استمرار عملياتها الإرهابية وهذا ما أكدته العمليات الإرهابية التي حصلت في اشهر مايس وحزيران وتموز واب وأيلول وتشرين الأول من عام 2021 حيث أسهمت تلك الحواضن والملاذات الأمنة في منح الإرهابيين فرصاً كبيرة لإنجاح عملياتهم الإرهابية .

<u>عوامل التردي الأمني في المرحلة السابقة</u> :

اذا ما أردنا أن نجابه الحقائق وبروح منفتحة وقابلة لتقبل النقد لابد لنا من تشخيص الاخطاء والعوامل التي ادت الى حالات النكوص الامني خلال المراحل السابقة فبلا هذا التشخيص لا يمكن التوصل الى حلول ناجحة بأماكنها ان تكون مسارات لمستقبل العمل الاستخباري خلال المرحلة القادمة .ومن أهم هذه العوامل :

أ. انعدام وحدة القيادة في مجال العمل الاستخباري رغم تطبيقه في المجال التعبوي والعملياتي بوجود قيادة العمليات المشتركة و قيادة عمليات بغداد

وباقي قيادات العمليات وهذا الامر ولد نوع من التشظي وانعدام تطبيق واحد من أهم مبادئ الحرب والمتمثل بتحشيد الجهد فالعمل التعبوي والعملياتي وكذلك الحال بالنسبة للعمل الاستخباري قد فقد والى حد كبير ميزة وحدة القيادة فمرجعية الأجهزة الاستخبارية وتعدد مراكز اتخاذ القرار أدت الى ان لا تتمكن تلك الأجهزة من العمل بالاتجاهات التي تخدم العملية الأمنية بل ان هنالك ضياع للفرص بسبب انعدام وحدة القيادة رغم وجود خلية الاستخبارات الوطنية التي لم ترتقي الى المستوى الذي يجعلها بوتقة لصهر المعلومات وإنتاج الاستخبارات بل بقيت مجرد محطة للتجميع والتمرير دون أن يكون لها الأثر المطلوب في تحديد الاحتمالات المستقبلية للواقع الأمني .

فالعمل التعبوي والعملياتي وكذلك الحال بالنسبة للعمل الاستخباري قد فقد والى حد كبير ميزة وحدة القيادة

ب. لا شك أن الأعمدة الثلاثة المكونة لمثلث المنظومة الأمنية في كل بلد و المتمثلة بالأمن (كإجراءات) والاستخبارات(كمعلومات) والعمليات(كتنفيذ) يتكامل في ما بينها من خلال التنسيق العالي المستوى وأن أي تلكؤ في عمل أحد تلك الاعمدة سنعكس سلباً على باقي الاعمدة وبالتالي فإن احتمال حصول خروقات امنية قائماً لا محالة , ان ما يحصل حالياً هو إنعدام التنسيق بالمستوى الذي يجعل عمل تلك الأعمدة متكاملاً وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى لطبيعة تكوين النظام الأمني العراقي والذي بني بصورة تكاد ان تكون غير مستقرة ولم يجري إيجاد مفاصل تنسيق بين تلك الاعمدة مما أفقد المنظومة الأمنية القدرة على التعامل مع المستجدات بل بقيت أسيرة (أحادية التفكير) دون أي تواصل بين أطرافها الحاكمة .

أن الأعمدة الثلاثة المكونة لمثلث المنظومة الأمنية في كل بلد و المتمثلة بالأمن (كإجراءات) والاستخبارات(كمعلومات) والعمليات(كتنفيذ) يتكامل في ما بينها من خلال التنسيق العالي المستوى

ج . ضياع مساحات العمل الذي يتوجب أن تعمل به الوكالات الاستخبارية فرغم كل المحاولات التي جرت لغرض اصدار قانون (التفويض الاستخباري) الذي سيمنح لكل جهاز او وكالة من الوكالات الاستخبارية مساحة العمل المحددة لها كما أنه سيحدد المساحات الرمادية التي سيتداخل بها عمل هذا الجهاز مع الجهاز الأخر وأسلوب التنسيق المطلوب , ان هذا الامر ولد الكثير من الإخفاقات فجميع الأجهزة تعمل الأن وكما تحدد مساحات عملها مما ولد الكثير من المعاضل ومن أهمها ضياع الجهد الاستخباري وانعدام التنسيق وخسارة بالجهود المبذولة و التبذير غير المبرر بالموارد .

د. فرضت الحالة القائمة وجود قيادات العمليات هذه القيادات التي اوجدتها الضرورات الأمنية القائمة آنذاك, وقد خلقت هذه القيادات حالة من الاستقلالية لدى تلك القيادات كما أن البعض منها وبحكم شخصية قائدها وقدرته على تجاوز سلسلة القيادة أصبحت تتعامل مع الأجهزة والوكالات الاستخبارية

بطريقة غير مهنية بل ان البعض منها (وهذا ما أدى في حينها الى سقوط الموصل) تنظر الى ما يرد من الوكالات الاستخبارية بعين الشك وعدم المصداقية وقد جرى تشخيص ذلك في تقرير اللجنة البرلمانية المشكلة لغرض دراسة أسباب سقوط الموصل . ان الإهمال المتعمد للمعلومات الأستخبارية أو التغاضي عنها والتعامل معها بطريقة لا تتناسب وحجم التهديد المطلوب أدى الى انهيار للعديد من تلك القيادات في حين استطاعت قيادات داعش من اختراق قيادات أخرى وتنفـــــــــــــيذ عمليات ذات تأثير معنوي وصدى اعلامي واسع.

هـ . من أكثر المعاضل التي عانت منها المنظومة الأمنية الاستخبارية بمختلف أجهزتها هي أن قيادات العمليات بدأت بالتوسع في طبيعة عملياتها تجاه العدو متجاوزة الحدود الجغرافية وحدود المسؤولية المحددة لها وهذا الامر ولد أعباء كبيرة على الأجهزة الاستخبارية خاصة في مجال التنسيق الاستخباري والتعامل مع المصادر البشرية, وقد أدى هذا الامر الى ضياع فرص كبيرة في إيقاف المد الداعشي حينها كما انه تسبب في خسائر لا مبرر لها دون تحقيق أي نتائج ميدانية تذكر .

و. من بديهيات العمل في مجال مكافحة الإرهاب ان الدورة التعبوية والعملياتية للعمليات تبدأ من الاستخبارات مروراً بالعمليات ومن ثم التحقيق ومن ثم القضاء وبعدها تعود الدورة للاستخبارات حيث تؤخذ المعلومات الواردة في مرحلتي التحقيق والقضاء للتعامل معها من اجل تفكيك الخلايا الإرهابية أو متابعة عناصر إرهابية او العمل على إيقاف عمليات إرهابية محتملة أن هذه المراحل الأربعة (الاستخبارات والعمليات والتحقيق والقضاء) يكمل بعضها البعض وأن أي اختلال في التواصل بين تلك المراحل ينعكس سلباً على الوضع الأمني والذي يحصل الأن أن هناك تنسيق بمقدار محدد بين الاستخبارات والعمليات إلا أنه نادراً ما يكون هنالك تنسيق بينها و بين التحقيق او القضاء مما يعطي للإرهابين فجوة كافية لغرض العبور منها دون ان تكون للمنظومة الأمنية القدرة على غلق تلك الفجوة ورغم كل المحاولات لخلق تكامل وتنسيق بين تلك المراحل إلا أنها لم تصل الى المستويات التي تحـــــــــــــد من قدرة العناصر الإرهابية لاختراقها .

من بديهيات العمل في مجال مكافحة الإرهاب ان الدورة التعبوية والعملياتية للعمليات تبدأ من الاستخبارات مروراً بالعمليات ومن ثم التحقيق ومن ثم القضاء

ز. يبقى العنصر البشري العامل الحاسم والمهم في المعركة الاستخبارية وان بناء عنصر استخبارات قادر على أداء يتناسب وطبيعة التهديدات الإرهابية يتطلب إمكانيات واسعة خاصة في مراحل التدريب والاعداد واستمرار التطوير , وهذا الجانب لا يزال ورغم كل المحاولات الحثيثة دون ادنى مستوى مطلوب كون الفرصة غير متاحة لهذا الغرض نتيجة طبيعة المواجهة المستمرة والحاجة الى العناصر البشرية في ميادين القتال , الا ان ذلك لا يعفِ من ان يعاد النظر

في طبيعة العملية التدريبية كما ان بناء قاعدة مادية للتدريب الاستخباري بات ضرورة ملحة لا يمكن النظر اليها على انها ليست من الضرورات في هذه المرحلة .

العنصر البشري العامل الحاسم والمهم في المعركة الاستخبارية وان بناء عنصر استخبارات قادر على أداء يتناسب وطبيعة التهديدات الإرهابية

ح. في ما يتعلق بأمن بغداد والمناطق المحيطة بها أن السبب الأكثر وضوحاً لحدوث الخروقات الأمنية في الفترة السابقة هو ان القيادة ولضرورات عملياتية كلفت بواجبات خارج الجهد التعبوي الاستخباري ولم تتمكن القيادة من التنسيق بين مهمتها الأساسية المتمثلة بالمحافظة على ما تحقق من امن على ضوء تطبيق خطة فرض القانون للأعوام من 2007 ولغاية2013 وبين مهمتها المضافة والمتمثلة بمقاتلة داعش ضمن قواطع الانبار وصلاح الدين وهكذا استطاع العدو من اختراق المنظومة الأمنية للعاصمة بغداد بعد ان وجد في انشغال القيادة في تنفيذ الواجبات المضافة اليها .

ط. من الأمور التي أدت الى ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية في عموم المناطق الغربية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية خاصة اثناء معارك التحرير رغم انخفاضها الشديد بالوقت الحاضر في باقي المناطق هو فقدان وضعف التنسيق بين القاعدة الشعبية و الوكالات الاستخبارية العاملة في تلك المناطق فالمتحقق من نجاحات في الأعوام الأولى لخطة فرض القانون وكذلك ما اعقب معارك التحرير من نجاحات كانت الغالبية العظمى منها هي لدور المواطن في رفد الوكالات الاستخبارية بالمعلومات الا ان ضعف موارد الاستخبارات وانشغالها بالتصعيد الأمني الغير مسبوق الذي عانت منه بغداد والغالبية العظمى من مدن الوسط والجنوب نتيجة حراك تشرين وانشغال هذه الأجهزة فيها وضعف قدرتها على العمل الميداني لمتابعة فلول داعش او الاستفادة من المعلومات الواردة من المواطنين في رفد المنظومة الاستخبارية بالمعلومات أدى الى تراجع كبير في الأداء العملياتي والاستخباري .

أدوار ومهام القوات الأمريكية بعد انسحاب عام 2011

بعد مباحثات عسيرة استغرقت قرابة العام والنصف ابتداء من مطلع عام 2008 جرى توقيع الاتفاقية الأمنية العراق الامريكية والتي تُعد جزءاً أساسياً من الاتفاق الاستراتيجي بين الحكومتين العراقية والأمريكية والذي جرى التوقيع عليه في عام 2009 والذي تضمن أبواب عديدة من أهمها هو الاتفاقية الأمنية وقد صيغت الاتفاقية بما يضمن حقوق الطرفين الا ان التركيز جرى على المواد الرابعة (المهمات) والثالثة والعشرين (التنفيذ) والسابعة والعشرين (ردع المخاطر الأمنية) وقد حددت هذه المواد طبيعة الأدوار والمهام للقوات الامريكية بعد انسحابها من العراق يوم 31 كانون الأول 2011 وكما يأتي : [19]

المادة الرابعة: المهمات

1. تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها

(19). وزارة الخارجية العراقية , الاتفاقية الأمنية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2009 ص 4 و 7 و9

في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق.

2. تجرى جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق. ويتم التنسيق الكامل بشأن هذه العمليات مع السلطات العراقية.وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) التي يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. وتُحال إلى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية المقترحة التي يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بها.

3. تنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات دون تجاوز لسيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها الحكومة العراقية. إنّ من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ.

. إنّ من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق وأعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ

4. يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من أجل تعزيز قدرات العراق الأمنية، وفقاً لما قد يتفقان عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والإسناد والإمداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية بما في ذلك النقل والإيواء والتموين للقوات الأمنية العراقية.

5. يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدولي النافذ.

المادة الثالثة والعشرون: التنفيذ

يُناط تنفيذ هذا الاتفاق وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيره وتطبيقه بالهيئات التالية:

1. تُشكل لجنة وزارية مشتركة يكون أعضاؤها أشخاصا على المستوى الوزاري يحددهم الطرفان. وتتولى اللجنة الوزارية المشتركة النظر والبت في القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذا الاتفاق.

2. تتولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) تتألف من ممثلي كلا الطرفين. وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) مشتركة بين الطرفين.

3. تُشكل اللجنة الوزارية المشتركة أيضاً لجنة مشتركة تتألف من ممثلين يختارهم الطرفان ويرأسها بصورة مشتركة ممثل عن كل من الطرفين. وتتولى هذه اللجنة النظر والبت في كل القضايا المتعلقة بهذا الاتفاق التي لا تدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC).

4. تُشكِّل اللجنة المشتركة المشكلة وفق الفقرة (3) من هذه المادة لجاناً فرعية

مشتركة في مختلف المجالات تتولى كل منها النظر في القضايا الناشئة عن الاتفاقية وفقاً لاختصاصاتها.

المادة السابعة والعشرون: ردع المخاطر الأمنية

من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والاسهام في إرساء السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري. ويتفقان في هذا الصدد على:

يسعى الطرفان بفعالية من أجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه

1. عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه، من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، وبناء على طلب من حكومة العراق، يقوم الطرفان، بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه فيما بينهما، تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراءٍ آخر، لردع مثل هذا التهديد.

2. يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية الديمقراطية في العراق، بما في ذلك -وفق ما قد يتفقان عليه- التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية

3. لا يجوز استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشنّ هجمات ضد بلدان أخرى

التواجد الأمريكي بعد سقوط الموصل

ما حصل من متغيرات جوهرية بعد حزيران عام 2014 وعودة القوات الامريكية تحت غطاء التحالف الدولي بحجة محاربة الإرهاب غير الصورة القائمة والمرتقبة لعمل تلك القوات , إلا أن الحقائق على الأرض اختلفت تماما عما هو معلن ومطلوب وفق ما جرى إعلانه من ان القوات الامريكية قادمة لمحاربة داعش في حين ان الدعم الأمريكي اقتصر على أمور ثانوية بضمنها محاولات متعددة ومتعثرة لضرب قواعد تموين داعش وأسناد جوي محدود بشروط مسبقة للقوات العراقية وخاصة جهاز مكافحة الإرهاب وامتناع كامل عن أي دعم اذا كان هنالك أي تواجد للحشد الشعبي في قواطع العمليات , رافق كل ذلك عشرات الاخطاء بالنيران التي أسموها صديقة غالبيتها استهدفت تشكيلات الحشد الشعبي وقسم منها الشرطة الاتحادية والجيش العراقي في حين لم تخطا تلك القوات في نيرانها

المعروف عنها دقتها مع جهاز مكافحة الإرهاب او مع البيشمركة .

وجد الامريكان انفسهم بعد العاشر من حزيران 2014 في وضع لا يحسدون عليه فقد كانت طلائع داعش تقارع بوابات بغداد وباتت السفارة الامريكية التي تتوسط الخضراء بمرمى المدفعية الداعشية , وان اقتحام أسوار بغداد سيعجل من وصول الدواعش الى مناطق قد تكون اكثر قرباً وتهديداً للسفارة حيث بإمكان هاونات 120 ملم التي امتلكت داعش منها العشرات بعد الانهيار الكبير للفرق العسكرية المدافعة عن الموصل والانبار وتكريت وكركوك وما حولها ، هذا ما كان يجب ان تفكر فيه الإدارة الامريكية وكان الخط الأحمر لاندفاع داعش يؤشر وبما لا يقبل الشك ان هكذا احتمالات واردة جداً الا ان الغريب في الامر ان ذلك لم يحصل ولم تحاول داعش المساس على الاطلاق بالسفارة الامريكية في الخضراء وفي كل ما حولها رغم ان المسافة بين (مزرعة ام نجم حيث انفتاح هاونات داعش ليله 12 /13 حزيران) لا تزيد على مدى هاوناتها التي اغتنمتها من الجيش العراقي المنسحب فالمسافة ليست اكثر من أربعة كيلومترات في حين ان مدى الهاونات يزيد على الستة كيلومترات , وهذه هي اول العلامات التي تؤشر وجود نوع من التنسيق او التوافق بين بعض العاملين في السفارة وبين قيادات داعش الميدانية .

اقتحام أسوار بغداد سيعجل من وصول الدواعش الى مناطق قد تكون اكثر قرباً وتهديداً للسفارة

الأمر الأخر الأكثر غرابة هو ان هنالك تواجد للأمريكان في جزء من مطار بغداد الدولي الى جوار مقر تابع لجهاز مكافحة الإرهاب مع وجود مطار عسكري يستخدم من قبل الامريكان عند الحاجة هذا المكان كان يبعد عن الدواعش مسافة لا تزيد عن عدة مئات من الأمتار بعد ان اندفعوا صوب أبو غريب وعامرية الفلوجة والرضوانية ومع ذلك لم يطلق الدواعش اطلاقة واحدة تجاه مكان تواجد الامريكان بل قاموا ولمرات عديدة باستهداف مطار بغداد الدولي الخاص بالمسافرين المدنيين .

ان هنالك تواجد للأمريكان في جزء من مطار بغداد الدولي الى جوار مقر تابع لجهاز مكافحة الإرهاب مع وجود مطار عسكري يستخدم من قبل الامريكان

بعد السقوط مباشرة دخل الامريكان في العراق كطرف بمعادلة مقاتلة داعش وارسلوا على الفور فريقاً استشارياً من مجموعة من الضباط المساعدة بالعمليات المشتركة التي كنت حينها امين سرها العام , الفريق الاستشاري الأمريكي جاء دون امتلاكه أي صلاحيات, كان شغله الشاغل فقط هو ان يستمع للحصول على المعلومات عن تطور الموقف ومعرفة الانهيارات الحاصلة وقد انشغل الفريق الأمريكي حينها بأمرين لا علاقة لها بآمن العراق وهما :

- افراد القنصلية التركية في الموصل الذين وقعوا تحت قبضة داعش فقد حاول معرفة ما حصل لها وأين هم وما هي المعلومات المتوفرة عنهم .
- العاملين في مستشفى تكريت من الأطباء والعاملين الأخرين من الجنسية الهندية والذين حوصروا داخل المستشفى والذين انقطعت اخبارهم لاحقاً.

في ذات الوقت الذي كانت القوات العراقية في حاله يرثى لها وبحاجة الى أي اسناد وخاصة اسناد جوي، وهنا ايضاً نود أن نبني مجموعة حقائق تبين مدى انحياز الامريكان الى الجهات التي أدت الى وصول الوضع بالعراق الى ما هو عليه يوم 10 حزيران 2014.

الأول: ان العمليات المشتركة طلبت من الفريق الاستشاري لعدة مرات معالجة السدة التي اقامتها داعش على نهر الفرات في الفلوجة والتي حولت مجرى الماء و أدت الى اغراق طريق بغداد - الانبار القديم كلياً مع غمر الالاف من الكيلومترات بحيث بات من الصعب على القطعات الحركة ضمن القاطع وحرم القطعات المدافعة عن ما تبقى من قاطع الانبار من أي دعم لوجستي ، إلا أن الأمريكان لم يقوموا باي رد فعل وبقيت السدة قائمة الى ان حصل ما هو غير متوقع حيث كان تنظيم داعش يهم بدفع شاحنات مفخخة باتجاه هدف ما وعند مرورها فوق تلك السدة انفجرت احدها صدفة وادت الى تدمير السدة بالكامل وبالتالي عادت الأمور الى طبيعتها وانحسر الماء وعادت الطرق تعمل مجدداً.

الثاني: كانت هنالك حاجة ماسة الى تقديم اسناد جوي قريب للقطعات، الا ان جميع تلك الطلبات التي تقدم الى الأمريكان ترفض تحت مختلف الذرائع، منها عدم اكتمال المعلومات والخشية من أخطاء النيران الصديقة، او صعوبة تحديد خط امان للإسناد الناري وغيرها من الحجج، الا انه وبمجرد ان اندفعت فلول داعش باتجاه أربيل حتى امتلأت السماء بعشرات الطائرات الأمريكية التي قدمت أفضل اسناد ناري لقوات البيشمركة وبالتالي تدمير الغالبية العظمى من قوات داعش المندفعة ومنع سقوط أربيل.

رفض الجانب الأمريكي تقديم أي اسناد أو معلومات استطلاعية او استخبارية الى القوة التي تقدمت من بغداد باتجاه معسكر سبايكر

الثالث: رفض الجانب الأمريكي تقديم أي اسناد أو معلومات استطلاعية او استخبارية الى القوة التي تقدمت من بغداد باتجاه معسكر سبايكر لغرض أدامة الأتصال وصولاً الى مصفى بيجي . ورغم ان القوة استطاعت تحقيق أهدافها الا انها تأخرت كثيراً في التنفيذ مما مكن داعش من ترصين قدراته داخل مدينة تكريت.

الرابع: لم تقدم القوات الامريكية وعلى مدى الشهور التي صمد فيها مقاتلو مصفى بيجي الدعم الجوي المطلوب بل ان الفريق الاستشاري لم يزود العمليات المشتركة باي معلومات عن تحركات العدو الداعشي حول المصفى رغم ان الامريكان حينها كانت لديهم الكثير من وسائط الاستطلاع والمراقبة من أقمار صناعية وطائرات مسيرة وطائرات استطلاع.

الخامس : حينما ارادت العمليات المشتركة القيام بعمل تعرضي مقابل لإيقاف اندفاع العدو تجاه بغداد اقتضت الخطة اشراك كتيبة دبابات على اقل تقدير مع القوة القائمة بالمهمة وحينما صدرت الاوامر لأشراك الدبابات تبين ان الغالبية العظمى من دبابات (برامز) المستلمة حديثا من قبل الجيش العراقي عاطلة تحت

ذريعة استخدامها كمنصات رمي وتعرضها الى الغبار والرمال وانعدام الحركة مما تسبب في حصول عطلات في قرابة 348 دبابة وناقلة اشخاص مدرعة من مجموع العقد الأمريكي وباقي الدبابات وناقلات الأشخاص وعجلات القتال المدرعة العاملة في الجيش العراقي وحينما طلبت العمليات المشتركة من الجانب الأمريكي تصليحها اعتذر الفريق الاستشاري بحجة انتهاء عقد الادامة مما يتطلب توقيع عقد جديد يتطلب تنفيذه من يوم توقيع العقد وحتى وصول المواد الاحتياطية ومفارز التصليح قرابة الستة اشهر, وعند السؤال عن المبالغ المطلوبة تبين بانها تعادل شراء ضعف عدد الدبابات المطلوب تصليحها اذا ما جرى الشراء والتعاقد مع روسيا او أي مصدر تسليح شرقي, مما اضطر القائمون على تنفيذ الواجب بالاستعانة بدبابات روسية عددها خمسة تركها الجيش قرب الاسحاقي وسيطر عليها مجموعة من أبناء فصائل المقاومة الإسلامية في (بلد) لتشارك في العملية

حاول الامريكان فرض ارادتهم على الحكومة العراقية في الكثير من الجوانب المتعلقة بتلك العمليات وقد اثرت تلك التدخلات كثيراً على سير عمليات التطهير

حال بدء العمليات في خريف 2014 حاول الامريكان فرض ارادتهم على الحكومة العراقية في الكثير من الجوانب المتعلقة بتلك العمليات وقد اثرت تلك التدخلات كثيراً على سير عمليات التطهير رغم ما كان يشاع بان القوات الامريكية قد قدمت الكثير من الاسناد خاصة الجوي لقطعاتنا القائمة بعمليات التحرير ولكي يكون هذا الامر في جوانبه الظاهرة صحيحاً فأنها بالفعل شاركت ولكن دون أي تأثير يذكر على سير العمليات , إلا أن هنالك الكثير مما يسجل ضد تلك القوات في طريقة دعمها للقوات العراقية او تدخلها في تفاصيل بعض الخطط لأغراض سياسية بحتة والذي أدى لاحقا الى حصول تلكؤ وتأخير في عمليات التحرير وهنا نود ان نبين بعض من تلك التدخلات.

أ- حاولت القوات الامريكية من خلال مستشاريها أن لا تجعل عمليات التحرير تسير وفق ما مخطط لها كتواريخ محددة بل فرضت تحديدات لبدء العمليات في قاطع الفلوجة كابتداء حصراً بعد ان رفضت المشاركة في تامين أي اسناد في عمليات تحرير تكريت وبيجي واصرت وبكل قوة على منع مشاركة تشكيلات الحشد الشعبي في تطهير المدينة لذلك حدد واجبها نزولا عند رغبة الأمريكان بالتطويق فقط , ولم تكتف بهذا الاجـراء بل حاولت وحال بدا تشكيلات الحشد الشعبي بالتطويق ان تَقوم بعملية تشويش كاملة على أجهزة اتصال تلك التشكيلات لمنعها من اكمال واجب التطويق وقد استمر هذا الاجراء ليومين متتالين الى أن تمكن خبراء الاتصالات في فصائل المقاومة الإسلامية والحشد الشعبي من إيجاد حلول لهذه التشويشات .

ب- بعد اكتمال تطهير مدينة تكريت كانت القوات الأمريكية تراقب المدينة ومداخلها ومخارجها عن كثب بواسطة وسائل استطلاع مختلفة كذلك الحال بالنسبة لمدينة بيجي ورغم اكتشافها لتحرك عجلات داعش المفخخة تجاه بيجي

وتكريت بعد اكمال الحشد الشعبي تطهيرها الا أنها لم تقم بإبلاغ العمليات المشتركة مما أدى الى سقوط الكثير من الشهداء خاصة من الحشد الشعبي وإعادة انتشار داعش في العديد من احياء المدينة

جـ- ما حصل بعد تحرير الفلوجة في بداية حزيران 2016 فبعد التحرير بأيام ساعدت القوات الامريكية بطريقة مباشرة او غير مباشرة مجاميع إرهابية على التحرك ليلاً من تل الحصيوات باتجاه المناطق الصحراوية المحاذية لكربلاء المقدسة بغية مهاجمتها , كانت اعداد العجلات تقارب الف عجلة الكثير منها كان يحمل رشاشات أحادية وثنائية ورباعية ثقيلة و هاونات محمولة مع عجلات تحمل عوائل للتمويه ، اريد لهذه العملية افشال النجاحات المتحققة وخاصة لتشكيلات الحشد الشعبي والتي منعت بأمر من الامريكان من المشاركة في عمليات تطهير احياء مدينة الفلوجة واقتصر واجبها على التطويق ومسك العقد المحيطة بالمدينة وتطهير مناطق السجر وتل الحصيوات وشهداء الصقلاوية والكرمة وغيرها، عملية التمويه من قبل الامريكان على هذا الرتل لو كان لها أن تنجح لعادت داعش مجدداً الى ما قبل عمليات التطهير وقبل خسارتها للفلوجة التي تعتبر معقلاً لها .

بعد تحرير الفلوجة في بداية حزيران 2016 فبعد التحرير بأيام ساعدت القوات الامريكية بطريقة مباشرة او غير مباشرة مجاميع إرهابية على التحرك ليلاً

د- عند المباشرة بالتقدم باتجاه الموصل تدخل الجانب الأمريكي وبشكل سافر في تحديد مسار العمليات ومن تلك التدخلات.

أولا. منع تشكيلات الحشد الشعبي من الاشتراك في عمليات تطهير الموصل.

ثانيا. إيقاف ومنع تطوير العمليات بواسطة تشكيلات الحشد الشعبي باتجاه تلعفر ومن ثم تحريرها حيث أدى ذلك الى تأخير تطهير تلعفر لمدة اكثرمن ثمانية اشهر.

ثالثا. اجبار العمليات المشتركة على أن يجري تطهير الجانب الأيسر قبل الجانب الأيمن من الموصل تماشياً مع رغبة قيادة البيشمركة وإقليم كردستان لحسابات تتعلق بالمناطق المتنازع عليها. وهذه الرغبة تسببت في ارباك كبير للخطط وادت الى أن تطول فترة التحرير لشهور, كون الجانب الايسر لا يحتوي على أي مراكز ثقل وبالتالي فان تطهيره لم يضعف قدرات العدو بل أن داعش رصنت مراكز الثقل الحيوية في الجانب الأيمن وأدى الأمر الى أن تضطر القطعات للقتال في ظروف مستحيلة ونجم عنها خسائراً بالأرواح هي اضعاف ما كان متوقعاً .

ورغم كل الإمكانيات التقنية المتوفرة لدى الجانب الأمريكي الا ان الأخطاء المرتكبة اثناء القصف الجوي تحت ذريعة أخطاء فنية او عدم دقة المعلومات أدت الى الكثير من الخسائر غير المبررة وخاصة لتشكيلات الحشد الشعبي

رابعا. اثناء عمليات التطهير وفي مختلف القواطع ورغم كل الإمكانيات التقنية المتوفرة لدى الجانب الأمريكي الا ان الأخطاء المرتكبة اثناء القصف الجوي تحت ذريعة أخطاء فنية او عدم دقة المعلومات أدت الى الكثير من الخسائر غير المبررة وخاصة لتشكيلات الحشد الشعبي التي كانت هي الأكثر استهدفاً من سواها.

تأثير المشهد الافغاني

لا شك ان صيف عام 2021 قد احدث إنعطافة جذرية في مجرى الاحداث على مستوى العالم حينما لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية من حماية مؤيديها في أفغانستان وهي تشد الرحال بعيدا عن الأراضي الأفغانية بعد أن بات تنفيذ القرار الذي اتخذه ترامب في نهاية عام 2019 بالانسحاب من أفغانستان في حيز التطبيق حيث تراءى للجميع عودة شبح الانسحاب المهين للقوات الأمريكية من فيتنام في مطلع السبعينات بعد أن أصبحت تلك الحرب تمثل كارثة على عموم المجتمع الأمريكي, العراق لم يكن بمنأى عن تلك المتغيرات الحادة لاسيما وان هنالك بعض أوجه الشبه بين الحالتين العراقية والافغانية رغم الاختلاف الكبير وعدم التطابق في نطاق كثيرة ومن نقاط التشابه :

بات تنفيذ القرار الذي اتخذه ترامب في نهاية عام 2019 بالانسحاب من أفغانستان في حيز التطبيق

1. حالة انعدام الاستقرار السياسي والذي بدأت بوادره بالتصاعد من اسقاط حلفاء أمريكا لحكومة عادل عبد المهدي واحلال الكاظمي المقرب من الدوائر المخابراتية الامريكية كبديل عنه .
2. حالة الا استقرار الأمني العسكري بعد عودة داعش مجددا في حافات المدن منذرا بعودة قوية كتلك التي حصلت في حزيران 2014 .
3. فقدان المنظومة العسكرية والأمنية لمهنيتها وحيادتيها بعد ان عادت وبقوة المحاصصة لتلعب الدور الأساسي في ابعاد الغالبية العظمى من القيادات الأمنية والعسكرية خاصة في وزارة الدفاع وجهاز المخابرات الوطني العراقي.
4. التصعيد في اضطرابات الوضع الداخلي الناجمة عن احتماليات التزوير الواسعة النطاق التي رافقت انتخابات تشرين الأول 2021 والتي اعادت الأوضاع الأمنية الداخلية الى المربع الأول.
5. ما ولده حراك تشرين من تشظي وانقسام حاد في البنية الاجتماعية بعد أن افرز ذلك الحراك معسكرات تتقاسم ولاءاتها سفارات ودول اجنبية ودول إقليمية فضلاً عن محاولات هذا الحراك والقائمين عليه سرا من الإيحاء بشيطنة الحشد الشعبي وتحويل صورته من مدافع عن العراق وأمنه الى مجموعة قتلة ومهربين وذو ولاءات بعيدة عن الوطنية.

بالمقابل فان هنالك الكثير وكما أسلفنا من نقاط القوة التي يمكن من خلال توظيفها استبعاد تكرار سيناريو أفغانستان عراقيا ويمكن اجمال ذلك بما يأتي:

1. الطبيعة التكوينية للمجتمع العراقي الرافضة لحالات التداعي القسرية فالتجارب اثبتت أن المجتمع العراقي ورغم طبيعته التكوينية المبنية على أساس التنوع الديمغرافي الا أنه مجتمع قادر على خلق مناخات ملائمة لدرء الخطر والصمود واستعادة المبادأة وهذا ما شهدته احداث المائة عام الأخيرة من عمر دولة العراق الحديثة من عام 1921 وحتى عام 2021.
2. وجود صمامات الأمان المتمثلة بالدرجة الأساس بالمرجعية الدينية في النجف

الاشرف وباقي المرجعيات الدينية فضلاً عن دور القبيلة والعشيرة في البناء المجتمعي المتصدي لحالات التشظي او للوقوف بوجه المخاطر الخارجية وهذا ما ثبتته الأيام التي أعقبت سقوط الموصل.

3. وجود تشكيلات الحشد الشعبي بمختلف مسمياتها رغم كل المحاولات بتحجيم دورها إلا أنها قادرة على تغيير المعادلة ومنع أي تدهور أمني محتمل يحاكي ما حصل في أفغانستان.

وجود صمامات الأمان المتمثلة بالدرجة الأساس بالمرجعية الدينية في النجف الاشرف وباقي المرجعيات الدينية فضلاً عن دور القبيلة والعشيرة في البناء المجتمعي المتصدي

4. البنية الأمنية والعسكرية ورغم انها تعاني من الكثير إلا أنها قادرة على درء المخاطر اذا ما توفرت لها قيادات عسكرية وامنية ذات توجهات وطنية بعيدة عن التبعية للسفارات الأجنبية او الارتماء في أحضان المحتل.
5. طبيعة الشارع العراقي بمختلف اطيافه الرافض للتطرف والذي استطاع تجاوز محنة الأعوام 2003 – 2007 رغم كل المحاولات لجر البلاد نحو الحرب الطائفية.
6. وجود قواعد لفصائل المقاومة الإسلامية والتي مارست القتال في الساحة العراقية والسورية ولها باع طويل في مقارعة ومقاتلة التنظيمات الإرهابية ستكون حجر عثرة امام أي مخطط امريكي يحاول باي شكل من الاشكال الى إعادة رسم وتنفيذ السيناريو الافغاني في العراق.
7. الاقتصاد العراقي هو الأخر غير عاجز عن توفير قدر كاف من القدرات الاقتصادية الكافية لتامين متطلبات المواجهة اذا ما وصلت الأمور الى حد الاقتتال وتصاعد موجات العنف.

في الوقت ذاته يرى مراقبون أن الوضع في العراق يختلف كليا عن الوضع في أفغانستان من حيث الجغرافيا والتركيبة الاجتماعية، علاوة على أن الجيش العراقي يمتلك قدرات قتالية وبنى تحتية جيدة بخلاف أفغانستان، فيما يرى فريق آخر أن ما يحدث لا علاقة له بالجيوش والأمر يتعلق بمخططات وسيناريوهات وحروب دولية تدار بالوكالة، وأن أمريكا أعادت الأوضاع مجددا إلى نقطة الصفر بعد فشل مخططها في الشرق الأوسط وتسعى من جديد لاستغلال الإسلام السياسي ضد خصومها بمواجهة غير مباشرة.

يرى مراقبون أن الوضع في العراق يختلف كليا عن الوضع في أفغانستان من حيث الجغرافيا والتركيبة الاجتماعية

أن القدرات القتالية العراقية بمختلف مشاربها وخاصة تشكيلات الحشد الشعبي أثبتت جدارة كبيرة جدا في عملية تحرير المدن التي استولى عليها تنظيم «داعش»، في ثلاث مدن كبيرة في تكريت والموصل والأنبار فضلاً عن مناطق واسعة من ديالى وكركوك وبغداد، الأمر الذي يعني أن القدرات القتالية العراقية أصبحت اليوم لها باع طويل جدا في محاربة الإرهاب، علاوة على أن الجغرافيا واختلاف التضاريس بين العراق وأفغانستان يجعل تكرار السيناريو مستبعداً جداً.

يضاف الى ذلك ان مقتل قيادات مهمة في التنظيم مثل «أبو بكر البغدادي»،

كما تم قتل العديد من القيادات الأخرى أو ألقاء القبض عليها، الأمر الذي جعل التنظيم ينزوي في مناطق نائية، ولا يتمتع حاليا بالسيطرة على الأرض، بل يقوم باستغلال الظروف الأمنية والترهل الأمني في بعض المناطق الرخوة امنيا او تلك التي تمنحه قدر كافي من المناورة نتيجة ولاء بعض سكانها للفكر الداعشي ، لذلك نجد ان خارطة العمليات الإرهابية تكاد ان تكون محصورة بمناطق بذاتها دون توسع محتمل على أقل تقدير على المدى القريب كما أن طبيعة العمليات الإرهابية باتت متشابهة في اكثر من قاطع حيث الانقضاض على النقاط الواهنة والمتباعدة خاصة تلك الممسوكة من قبل الجيش أو الشرطة الاتحادية أو تعرضات وهجمات واسعة النطاق مخطط لها بصورة متقنة على المواضع الدفاعية الممسوكة من قبل تشكيلات الحشد الشعبي .

أن الجغرافيا واختلاف التضاريس بين العراق وأفغانستان يجعل تكرار السيناريو مستبعداً جداً

بالمقابل هنالك من يجد أن «مسألة عودة داعش إلى العراق باتت محتملة وأكثر واقعية، وهذا يرجع إلى أن وجود طالبان الآن في أفغانستان يكون بمثابة بيئة راعية ومساندة و حاضنة لباقي التنظيمات الإرهابية ، تلك البيئة سوف تبعث رسائل إلى الجهاديين وتفتح شهيتهم نحو دولة الإمارة أو الخلافة الجديدة في أفغانستان، والتي سيخرج من رحمها فيما بعد منظمات كثيرة، لعل اخطرها منظمة «خراسان» التي تم الإعلان عنها منذ فترة» والتي يراد منها التوسع والدخول في العمق العراقي والإيراني واستهداف الطائفة الشيعية ورغم ان هذا الأمر قد يكون محتملا إلا أن أدوات التنفيذ الداعشية بالوقت الحاضر تخلو تماما من مقومات النجاح لمثل هذا التوجه الذي يحتاج الى امدادات كبيرة بات من الصعب على داعش والقاعدة و النصرة وجميع التنظيمات الإرهابية الأخرى تأمينها مثل ما حصل في عام 2014 لاختلاف الكثير من المعطيات الجيواستراتجيية المتحكمة بالحالة الإقليمية لاسيما وان الإدارة الامريكية قد أدارت ضهرها عن ان تكون مجددا بمثابة المساند والراعي لبناء تنظيمات إرهابية مماثلة لما عملت على بنائها خلال عقد السبعينات وهي القاعدة ومن بعدها طالبان .

عودة طالبان للسيطرة على أفغانستان تعني عودة المشروع الأمريكي إلى المربع الأول

رغم ذلك فان عودة طالبان للسيطرة على أفغانستان تعني عودة المشروع الأمريكي إلى المربع الأول، وهو ما يعني أن الإدارة الأمريكية فشلت تماما في مشروعها بمنطقة الشرق الأوسط تحديدا في كل من سوريا والعراق، بسبب وجود حلفاء لسوريا وعلى رأسهم الحليف الروسي والإيراني، لذا أرادت واشنطن أن تعود إلى نقطة البداية والاعتماد من جديد على الإسلام السياسي كأداة وحامل للفكر الجهادي، وأن تكون أفغانستان منطلقا ضد تلك الدول التي أفشلت المشروع الأمريكي، وبطبيعة الحال هي دول لها جوار مع أفغانستان (روسيا الاتحادية، إيران، الصين)، وبالتالي اليوم الوضع مقلق جدا لدول جوار أفغانستان.

القسم الثاني: الاحتمالات لما بعد الانسحاب - قراءة مستقبلية للواقع الأمني والعسكري العراقي

الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية

أن الاستراتيجيات الامنية و العسكرية لا تبنى من العدم بل تستند بالدرجة الأساس على معطيات تحدد ماهية هذه الاستراتيجيات وغاياتها النهائية و من هذا المنطلق فإن القوات المسلحة العراقية و رغم ما حصل من تطور في بنائها و أدائها المهني إلا أنها بحاجة الى اعداد مستوى الذي يمكن ان تكون فيه قادرة على القيام بمهامها الوطنية و تخلق احساساً بالردع الضمني إزاء التهديدات الداخلية و الخارجية، و هي على هذا الأساس تتطلب إعادة بناء يضمن لها أداء واجباتها بأعلى مستوى تماشياً مع الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية الموضوعة و لا يمكن أن نصل الى هذا المستوى دون توفير المرتكزات الأساسية الاتية[20] :

1. التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية.
2. تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية.
3. تأهيل القيادات وهيئات الركن في مستوى أداء قيادة حقيقية.
4. اعداد نظام معركة القوات المسلحة.
5. تحديد سياسة التسليح والتجهيز.
6. تحديد نهج التدريب والإعداد.
7. تبني استراتيجية عسكرية واضحة وأعداد المناخ المناسب لعملها

(20). محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق الفرص الضائعة ،بيت الحكمة ، بغداد ، ط1, 2013 ، ص166.

اولاً. العناصر المؤثرة على بناء الاستراتيجية الأمنية والعسكرية:

من خلال قراءة موضوعية التحديات التي تواجه العراق و التطلعات التي يطمح اليها يمكن تلخيص العناصر التي تقوض أمنه الوطني بما يلي[21] :

1. الارهاب واشاعة ثقافة العنف التي قد تؤدي الى سلوك منهج التطهير العرقي والطائفي والتهجير القسري وغيرها من مظاهر العنف.
2. الفساد المالي والاداري بكل انواعه فضلاً عن الجريمة المنظمة. علما أن شيوع وتقبل ثقافة تجاوز القانون من خلال ممارسات الفساد المالي والاداري سيغرق البلاد في دوامات الازمات ومنهجية اطفاء الحرائق، ناهيك عن عدم القدرة على تحصين الدار اصلا من الحريق.
3. سهولة استحواذ المواطنين على السلاح بأنواعه وحرية استخدامه. وهنا من الضروري أن ينتبه الجميع الى أن احتكار الدولة للسلاح هو من ابجديات الدول السليمة المتعافية.
4. البطالة والبطالة المقنعة.
5. مشكلة التصحر وتضييق الخناق على مصادر المياه وخطورة ذلك على الأمن الصحي والزراعي والبيئي.
6. استمرار انتشار الالغام ومخلفات الحروب السابقة.

(21). المصدر نفسه، ص167

7. تدهور أسعار النفط عالمية والاعتماد المفرط على النفط.

ثانياً. الاستراتيجيات العامة المكملة للاستراتيجيات الأمنية و العسكرية ما بعد داعش .

يجب على الدولة العراقية أن تسعى لبناء استراتيجية واضحة لمشروع إعادة بناء الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش من خلال[22]:

1. مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية والفيدرالية، من خلال إعادة ترسيخ فكرة اللامركزية في إدارة الدولة العراقية عبر برنامج واضح، ومجابهة خطاب «الانفصال» الذي سوف تحاول بعض الجماعات الاجتماعية والعرقية إثارته في مرحلة ما بعد داعش.
2. السعي إلى بناء وإعادة تأهيل (الإنسان) الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش من خلال إعادة ترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الواجبات الأساس التي يجب أن تقوم بها الدولة، وإعادة الروح الى عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.
3. توظيف كل إمكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة، وإعادة النازحين إلى مدنهم بعد توفير الخدمات الأساسية، والبنى التحتية.
4. استخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف، وإنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله، وخصوصاً أن الجيل القاعدي أو الداعشي يعيش مراحل تطور سريعة في إدارة التوحش.
5. إعادة النظر في البناء السياسي العراقي الذي تقام عليه بعد التغيير، وخصوصاً في إمكانية إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لأنشاء نظام يكون أكثر استقرارا، سواء كان ذلك من خلال دراسة النظام السياسي البرلماني أو التعديلات الدستورية المطلوبة

إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق

6. اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة في مشاريع مفيدة لهذا البلد.
7. العمل على إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق.
8. حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والاقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع. وإعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي العراقي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.
9. توفير بيئة الاندماج الاجتماعي بين العوائل التي استقرت خارج مناطقها ولا ترغب بالعودة من أجل صناعة مجتمع متماسك.
10. ترسيخ خطاب التسامح الفكري والسلام ورفض ثقافة العنف من خلال المؤسسة الدينية ومعاقبة كل الأصوات الشاذة التي تسهم في توظيف التوتر

(22). ياسر عبد الحسين ، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية ، متاهات الداخل و حروب الخارج ، أوراق بحثية , المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق , بغداد , 2016, ص 26

والعنف.

11. العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود العراقية، والوسائل التكنلوجية في الاستراتيجية الأمنية.

ومن خلال تحليل موضوعي للمشاكل والتحديات التي تواجه العراق، يمكن تشخيص بعض الحلول الممكن تطبيقها لتحقيق الأمن الوطني وهي [23]:

1. العمل على بناء قدرات أجهزة الدولة المعنية بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الإنسانية ورفع مستوى جاهزيتها.
2. الاستثمار بالبنى التحتية لإنشاء أنظمة اتصال تسمح بتبادل المعلومات والتواصل بين أجهزة الدولة المعنية بعناصر الأمن الوطني.
3. توحيد معاني وتعاريف ورؤية عناصر الأمن الوطني بين مؤسسات الدولة وتوزيع المهام بشكل واضح وإيجاد ألية تضمن عدم تقاطع عمل مؤسسات الدولة فيما بينها.
4. تحديد لبنات بناء اسس حوار حقيقي بين مكونات المجتمع العراقي وتقوية نسيجه وفق مبادئ تضمن الحريات وتمنع التجاوزات.
5. رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة دون الالتفات الى المعايير التي لا تجدي نفعا من الناحية العملية.
6. تجديد آليات الممارسات الأمنية واعتماد قوانين تسمح بتوظيف التكنولوجيا الحديثة والتركيز على البعد المخابراتي والوقائي.
7. اشاعة روح وثقافة الادارة الرشيدة. وأخذ الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية بنظر الاعتبار في جميع تشريعات وسياسات الحكومة.
8. التعجيل بإصدار قوانين اساسية مثل قانون النفط والغاز، أو قانون الاحزاب أو قانون حرية الصحافة وغيرها.
9. تحديد المستلزمات الحقيقية لإنجاح الاستثمار ومعالجة اسباب تلكؤه.
10. تنويع مصادر الدخل الوطني واستغلال جميع الموارد على اختلاف مصادرها لتحقيق اعلى دخل ممكن بعيدة عن مورد النفط.

العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة

أن تقوم الاستراتيجية الكفيلة ببناء منظومة أمن وطني عراقي ناجحة على أسس مدروسة وبرنامج قد يحتاج الى عقد او عقدين من الزمن لتنفيذه

وهنا لابد من أن تقوم الاستراتيجية الكفيلة ببناء منظومة أمن وطني عراقي ناجحة على أسس مدروسة وبرنامج قد يحتاج الى عقد او عقدين من الزمن لتنفيذه، وأن يتم تنفيذها على مراحل محددة بحيث تضمن برامجها ومشاريعها بناء الانسان العراقي وفقا لطموحاته وقدراته ورؤاه. هذا البناء لا يمكن أن يتم أو أن يعطي نتائج ايجابية مضمونة من دون الاستثمار في بناء البنى التحتية الأساسية والانسانية. وينبغي أن نأخذ الجوانب

(23)لقمان عبد الرحيم الفيلي ، بناء العراق - الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية , مركز الرافدين للحوار , بيروت , ط1 , 2019 , ص 87

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنظر الاعتبار في كل مرحلة من مراحل البناء، مع الاهتمام بأليات المراجعة والتدقيق والادارة الرشيدة، وبذل الجهود للحصول على قبول الأطراف المعنية من أجل ادامة نجاح المراحل التي يتم انجازها، فبتحقيق وترسيخ الأمن وبناء الانسان تتمكن الشعوب من بناء مجتمعاتها والنهوض بأممها.

متطلبات بناء القوة في ظل التهديدات والتحديات العسكرية

استراتيجيات العمل العسكرية والأمنية:

حفلت المؤسسات العاملة في مجال الأمن الوطني العراقي بعد عام2003 بالكثير من المتغيرات وتكاد حالة الاستقرار هي الحالة السائدة والمبرر لذلك هو بالدرجة الأساس الاحتلال الأمريكي الذي لم يكن يدرك طبيعة المجتمع العراقي وماهي الأدوار التي على الأمن الوطني ومؤسساته الاضطلاع بها ومن هنا بدأت تتعاظم المعضلات التي عانى منها الأمن الوطني الى الحد الذي ازدادت و أتسعت دوائر الامن وعناصره دون أدنى انخفاض أو تراجع سوى في العمليات الإرهابية المنفذة او في التهديدات القائمة والمحتملة، بالعودة الى المرحلة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي وعلى وجه التحديد عام 2007 وضعت أول استراتيجية أمنية و عسكرية للأمن الوطني العراقي وقد أُريد بهذه الاستراتيجية أن تكون فاعلة للمرحلة محددة من عام 2007 وحتى عام 2010 وقد تضمنت تلك الاستراتيجية الخطوط التالية[24]:

بـدأت تتعاظم المعضلات التي عانى منها الأمن الوطني الى الحد الذي ازدادت و أتسعت دوائر الامن وعناصره

(24). علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي – الابعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الامن القومي في العراق , مجلس الامن الوطني , بغداد , ط1, 2010 , ص 256

اولاً. البيئة الاستراتيجية العراقية مع تحديد للروية الوطنية العراقية.

1. تحديد المصالح الوطنية.
2. تحديد المصالح الأمنية.
3. تحديد المصالح الاقتصادية.
4. تحديد المصالح الاجتماعية.
5. التهديدات القائمة والمحتملة.
6. الوسائل الاستراتيجية للتنفيذ.

أن مفهوم الاستراتيجية العسكرية و الأمنية والذي جرى إيضاحه سابقاً يمكن ان يفهم منه مفهوم أخر يُعد الجزء الحيوي والاهم في الاستراتيجية العليا للبلاد وهو مفهوم استراتيجية الامن الداخلي والذي يشكل الثقل الأساس في بناء المنظومة الأمنية على الصعيد الداخلي حيث تعرف (بأنها الخطط والمناهج والمحرمات الأمنية التي تقوم بها السلطات الأمنية التي تتبنى مسؤولية وعلى أرض معينة وشعب معين يتوخى منها (صيانة الأمن الداخلي والقضاء على مصادر الجريمة ومكافحة الإرهاب واتخاذ الاجراءات القانونية مرتكبيها، وخلق بيئة اجتماعية أمنة لتحقيق الهدف أسمى وهو حماية أرواح الناس والممتلكات العامة

بأنها الخطط والمناهج والمحرمات الأمنية التي تقوم بها السلطات الأمنية التي تتبنى مسؤولية وعلى أرض معينة

والخاصة وضمان سلامتها من أي خطر يهددها[25]

وهذه الاستراتيجية والتي تتضمن المفاعيل التي تخلق بيئة أمنة وأمن مجتمعي لا تتأتى من فراغ بل هي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والدوافع وتسمية بالدرجة الأساس على مجموعة أسس هي[26]:

1. تحليل بيئة العمل الأمني الداخلية والخارجية والوقوف على ما فيها من نقاط القوة والضعف.
2. تحديد واضح ودقيق للظواهر السلبية والجرائم وتشخيص أسبابها واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتها وتنفيذ الاجراءات القانونية بحق مرتكبيها.
3. تحديد واضح ودقيق للأهداف.
4. تنمية ودعم القدرة على الأداء.
5. المراجعة المستمرة على الأداء، وتحديد الانحرافات وتحليل أسبابها، وسبل معالجتها.
6. تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات للوظائف المختلفة لتحقيق النتائج المرجوة منها.
7. تفعيل جهود المواطنين بما يضمن التنسيق المهم والترابط بين الفعاليات والاستغلال الأمثل لكل الإمكانيات.

اما أليات بناء هذه الاستراتيجية فهي [27]:

1. السعي لأحداث تغييرات في السياسة الأمنية وتطوير أسلوب العمل.
2. ترسيخ الشراكة بين الجهات المعنية (المواطن – رجل الأمن – المتهم – القضاء)
3. توضيح دور المؤسسات الأمنية وتشخيص المشاكل الرئيسية التي تعاني منها وخاصة في مجال ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية ورسم السياسة المالية والإدارية وتطبيق مبادى الحكم الرشيد والمساءلة.
4. اختيار الأهداف القريبة والبعيدة مع الأخذ بنظر الأعتبار ان يكون الهدف واقعيا ويمكن تحقيقه وقياسه وأنه لا يتعارض مع الأهداف الأخرى.
5. تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الاستراتيجية.
6. تحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الاستراتيجية.
7. توزيع المسؤوليات على ضوء مفردات الاستراتيجية.
8. الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لأية متغيرات أو تحديات تواجه عمليات التنفيذ.
9. اصدار تقارير دورية وسنوية وتقارير إحصائية تبين مسارات النجاح او الفشل.

(25). قانون وزارة الداخلية رقم (183) لسنة 1980

(26). عباس علوان حسين الفرطوسي ، استراتيجية الامن الداخلي للعراق ومقوماتها ، وزارة الداخلية ، مكتب المفتش العام, ط1, 2012 ص18

(27). المصدر نفسه ص20

رابعاً. العوامل المؤثرة على استراتيجيات العمل العسكرية و الأمنية (المعوقات والمحددات):

1. عدم وضوح مفردات قوة ووحدة الدولة قبل وبعد التغيير، فقد أسس النظام البعثي لهذا الهاجس، وجاء بعده دستور العام 2005، ليتعاطى مع مواضيع لها الأثر السلبي نفسه كموضوع الأقاليم وصلاحيات الفدراليات غير الواضحة والتي تترك اثراً وفراغاً سلبياً في ثقافة المواطن السياسية.
2. ظهور تشريعات ومفاهيم وضيفيه وفنية لإدارة وبناء الدولة بشكل يسيء لتطلعات المواطن في بناء ثقافة وطنية موحدة وجامعة للشعب كالمحاصصة والديمقراطية، التوافقية، والوقف السني والشيعي والمسيحي... الخ.
3. حل وتنظيم مؤسسات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية والاستخبارية الأخرى، والتي تركت فجوة كبيرة في سياسات بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن وتؤسس لفهم موحد لموضوع وممارسات الأمن وأدواته الخاصة بهذه الأجهزة.
4. ثقافة السوق المفتوحة على النظام الرأسمالي الدولي التي ولدت ثقافة الاستهلاك غير المنظم للشعب العراقي والتي أثارت في النهاية سياسات حماية الإنتاج الوطني.
5. غياب الهوية المحددة للعراق وتجاذب أطراف العملية السياسية في كسب ود ورضا القوى الإقليمية على وفق ثوابت ضيقة غير جامعة للشعب العراقي.

الإنتقالة السريعة، والبالغة الخطورة والتعقيد بين حقبة الحكم الشمولي الدكتاتوري والتحول الى حالة المجتمع المدني والانفتاح الحضاري والسياسي

6. سعي بعض أطراف العملية السياسية في العراق وبسبب أنماط ارتباطها وتأثيرها بالولايات المتحدة الأمريكية أو بعض القوى الإقليمية الى تحقيق مصالح لا تتوافق مع ثوابت جمعت بين العراق ومنطقته تعود لقرون مضت، وعلى البعدين: القومي والإسلامي معا.
7. الدور المعقد والمتناقض للدول المجاورة للعراق (العربية وغير العربية)، والتي اساءت بشكل مباشر لعملية بناء الدولة، وبناء ثقافة سياسية وطنية موحدة عن طريق العمل على تفكيك أواصر وثقافة الارتباط الوطني لمكونات الشعب.
8. الإنتقالة السريعة، والبالغة الخطورة والتعقيد بين حقبة الحكم الشمولي الدكتاتوري والتحول الى حالة المجتمع المدني والانفتاح الحضاري والسياسي والاقتصادي في ظل بيئة هشة للاستقطاب الطائفي والعرقي في مجتمع يتسم أصلا بالتعددية المركبة في كل أجزائه ومكوناته.
9. طول المدة التي حكم بها حزب البعث، والتي انعكس أثرها السلبي لتطبيع الذهن العراقي في الخضوع للدولة الاستخباراتية لتي ستواجه طباعها وادواتها كل مسالك بناء دولة تعددية وثقافية مبنية على حرية الرأي والتعبير وكانت مقدمتها فوضى كبيرة وانفلات واضح في استخدام المفهوم غير الواضح

للحرية والأمن.

10. حالة تشويه المفاهيم والقيم الاصيلة التي يحترمها ويقدسها المجتمع العراقي من النظام السابق مما ادخل المجتمع في فوضى جديدة وخطرة لتمييز وتحديد معايير ومرتكزات القيم والمبادئ التي يجب أن تبنى عليها الدولة وتتحول الى ثقافة وطنية للمجتمع فيها[28].

(28). د. قحطان كأضم الخفاجي، مستقبل الدور الإقليمي للعراق في ظل الاحتلال الأمريكي ، مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين , بغداد , العدد 15, 2009 , ص 83

خامساً. البيئة الإقليمية وأثرها على بناء استراتيجيات عمل الأمن الوطني العراقي

بقدر تعلق الأمر بتأثير البيئة الإقليمية، فإن أي جهد لإعادة البناء لا يمكن فيه تجاوز حدود وفاعلية دور دول الجوار الإقليمي

بقدر تعلق الأمر بتأثير البيئة الإقليمية، فإن أي جهد لإعادة البناء لا يمكن فيه تجاوز حدود وفاعلية دور دول الجوار الإقليمي، فحتى أعوام العشرينات والثلاثينيات، وقبل ظهور التلفزيون والانترنيت ككان للتطورات الإقليمية والدولية تأثيرا مهما في العراقيين ازاء السياسة البريطاني [29]، أما في الوقت الحاضر فأن الوضع اختلف جذرياً في مدى تأثير الحوار الإقليمي على الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية و عليه يجب أن تكون القوى المسئولة عن الوضع الاستراتيجية يتكون من العناصر الاساسية الأتية[30] :

(29). توبي روش ، اختراع العراق ، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية ، العدد الصادر بتاريخ 27 أيلول 2006

(30). علي عبد العزيز الياسري ، الامن القومي العراقي ، مصدر سبق ذكره , ص98

1. الموقف الذي تسعى الاستراتيجية الى مواجهته مما يساعد على تحديد الأهداف والموارد اللازمة لذلك.
2. الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام من الأولويات يبدأ من الأهداف المرحلية أو الوسطية الى الأهداف النهائية. الموارد والإمكانات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.
3. الوسائل والأدوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينهما لتحقيق أهم التناقضات وتعظيم القدرات.
4. الخطط الفرعية التي عن طريقها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يطرأ من احداث، أو المراحل التي يمكن التوقف عندها للمتابعة والعودة للسير في الطريق الاستراتيجي الرئيسي.

وتعد الوسيلة العسكرية الوسيلة الأبرز في تنفيذ الاستراتيجية

سادساً. الوسائل المتحكمة بتطبيق الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية:

أ. الوسائل العسكرية: أن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة اليها والنتائج المترتبة على أي عمل تقوم به جعلها أهم وأكبر الوسائل بالنسبة للدول، إذ أن فشل القوة الاقتصادية قد يودي للفقر، في حين فشل القوة العسكرية يؤدي للموت. وتعد الوسيلة العسكرية الوسيلة الأبرز في تنفيذ الاستراتيجية في الوقت الحاضر خاصة فيما يتعلق بالمكانة الدولية، فمنذ ظهور النظام الدولي في العصر الحديث سعت الدول العظمى للحفاظ دائما للسيطرة على المكانة الدولية، وظلت القوة العسكرية والنجاح في استخدامها الوسيلة الرئيسية في كسب الدولة للمكانة والاعتراف بها بوصفها دولة عظمى[31].

(31). رتشارد نيدليبو- لما تحارب الأمم – دراسة في ماضي الحروب ومستقبلها , المجلس الأعلى للثقافة والفنون والاداب , الكويت , سلسلة المعرفة , ص53

ب. الوسائل الاستخباراتية: تعني جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف وخططها وعلاقتها بمصالح الدول، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات المستخدمة لوسائل لاستطلاع والتنصت والتجسس، أي ما يعرف بالنشاطات السرية والتي تصل في بعض الدول الى أن تعتمد الاغتيال والحماية والاختطاف والتهريب، أو تخدم نشاطات أو جماعات أو عقد صفقات أمنية، كما اتسعت نشاطات هذه الأجهزة لتدخل مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجية[32].

ت. وسائل تقانة المعلومات: تعرف بأنها أدوات ووسائل تستخدمها لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتوزيعها، أي أنها عبارة عن الوثائق والأخبار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة[33].

ث. وسائل جيوبولوتيكية: تعني توظيف مميزات الدولة المكانية الموقع والمساحة والحدود والممرات المائية، و ما لهذه المميزات من أهمية استراتيجية تستطيع الدولة توظيفها لتحقيق الأهداف[34].

ج. الشعب: ويعبر عنه بالسكان ويعد رافداً مهماً وعاملا لافتاً في إدارة شؤون الدولة واقتصادها وقد يمارس نظام القيم والثقافية السائدة فيه والإرادة الوطنية. ويعد عامل قوة مؤثرة في تحقيق الأهداف[35].

الاولوية تكون للقوات البرية في وزارة الدفاع بضمنها مكافحة الإرهاب وقوات وزارة الداخلية الشرطة الاتحادية وقوات الحدود

نظرة استشرافية مستقبلية للواقع الأمني والعسكري العراقي لما بعد الانسحاب

للوصول الى الأداء الأمني والعسكري المطلوب بعد الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية وقوات التحالف يتوجب تنسيق كل الوسائل المتيسرة والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة كافة للوصول الى التطبيق الصحيح لاستراتيجيات العمل وصولا الى تحقيق الغايات المحددة ولهذا الغرض فان الاستراتيجية تضع الملامح الرئيسية لسياسات الامن والدفاع والاستقرار الداخلي والسياسات الخارجية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية وأمن المعلومات والاتصالات والأمن السبراييني والطاقة والمياه جميعها يجب أن تتعاضد وتتكامل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية[36].

ثامناً. أن الوسائل المطلوب تطبيقها ضمن استراتيجية العمل تتضمن ما يلي[37]:

1. سياسة الامن والدفاع

أ. اصلاح مؤسسات الامن والدفاع والتشكيلات القتالية: الاولوية تكون للقوات البرية في وزارة الدفاع بضمنها مكافحة الإرهاب وقوات وزارة الداخلية الشرطة الاتحادية وقوات الحدود وافواج الطوارئ والمديريات ذات العلاقة في الوزارتين فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة الوطنية. هذه القوات تضطلع حالياً بواجب حماية ارض العراق واهله من الهجمات الإرهابية التي تفاقمت لتصبح تهديداً عسكرياً وزادت خطورتها لامتلاكها عمق عملياتي واستراتيجي في سوريا مما يستلزم تهيئة الدعم المالي اللازم وقد اظهرت المواجهات في عامي 2014و 2015 الحاجة الى:

(32). خليل حسين ، القوة وأثرها في الاحـلاف الدولية وصراعاتها- مجلة الدفاع الوطني, جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا , بغداد , العدد الثاني عشر , خريف 1988, ص 11

(33). مظفر عبد مطر التميمي- السياسة الأمنية الامريكية تجاه النظام الإقليمي بعد 11 أيلول, أطروحة دكتوراه , جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية , غ م , 2013, ص 71

(34). خليل حسين ، القوة وأثرها في الاحلاف الدولية , مصدر سبق ذكره , ص12

(35). جيمس انـدرسـون ، صنع السياسة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الدوحة, ط1, 1998 , ص12

(36). مجلس الامـن الوطني ، استراتيجي الامـن الوطني العراقي للأعوام من 2007 وحتى عام 2011 ، ص14

(37). المصدر نفسه , ص 15

(1) مراجعة هيكليتها وتجهيزها وتدريبها لتتمكن من القيام بواجبات الدفاع وتحرير المدن والمناطق المحتلة وبما يضمن مهنيتها واحترافيتها وفعالية عالية لتحقيق أهدافها والاستخدام الأمثل للموارد المتيسرة وبناء ثقة المواطن بها.

مراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب وفق التغيرات في المحيطين الإقليمي والدولي وتنامي القدرات العسكرية لتنظيم "داعش" الإرهابي

(2) تفعيل منظومة اعداد القادة وإصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والادامة والتخطيط وأساليب التعامل مع المدنيين والالتزام بحقوق الانسان.

(3) وضع وتنفيذ خطة مكافحة الفساد الإداري والمالي.

(4) مراجعة سياسة التسليح والتجهيز.

(5) تحسين منظومة القيادة والسيطرة.

(6) الإسراع بإقرار القوانين ذات الصلة بعملها.

(7) رعاية منتسبي القطاع الأمني وتحسين مستواهم المعيشي.

(8) مراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب وفق التغيرات في المحيطين الإقليمي والدولي وتنامي القدرات العسكرية لتنظيم «داعش» الإرهابي واستيلائه على المناطق المحاذية للعراق في سوريا وزيادة عديد قوات مكافحة الإرهاب وتشكيلات النخبة مع التركيز على الابعاد غير الأمنية الكفيلة بحرمانه من بيئة مساعدة وحشد دعم الدول الصديقة والدعم الدولي عموما وبأوسع نطاق ممكن.

(9) المساهمة الفعالة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني.

(10) أن يكون تسليح وتجهيز القوات العسكرية متوافقا مع خطط التنمية الوطنية وفقا لاستراتيجية الدفاع والتسليح.

(11) بناء قوات عالية المهنية والتدريب مع الوحدات المتخصصة وكذلك قوات برية مدربة تدريبا عاليا ومجهزة بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات والتقنيات الحربية تمتلك قابلية الحركة السريعة بإنذار قصير وقادرة على خوض المعارك الدفاعية والهجومات وعمليات مكافحة الإرهاب وفرض الأمن والاستقرار.

(12) بناء قوة جوية فعالة وطيران جيش ودفاع كفوء مجهز بأحدث الطائرات والمعدات والتقنيات لحماية سماء العراق والأهداف الحيوية من التهديدات الجوية المعادية.

(13) بناء قوة بحرية حديثة قادرة على حماية مياهنا الإقليمية.

ب. اصلاح وتطوير القطاع الاستخباري: تأتي أهميته للحصول على المعلومات الاستخباراتية بمختلف مستوياتها لمعرفة حجم التهديدات والمخاطر على الأمن الوطني وما يتطلب من اتخاذ قرارات استراتيجية لمواجهتها بما فيها الحرب على الإرهاب ويتحقق هذا من خلال: -

(1) مراجعة تنظيم المجتمع الاستخباري، بما يضمن التخصص والتنسيق

والتعاون والتكامل وفق القوانين المعتمدة والمنظمة للعمل الاستخباري.

(2) رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية من خلال تطوير منظومة تأهيل وتدريب تشمل انشاء منظومة اعداد الكوادر القيادية والتدريب على احترام حقوق الانسان.

بناء قدرات مكافحة التجسس، وقدرات استطلاع ومراقبة واختراق أصول أو امتدادات المنظمات الإرهابية والجهات المعادية خارج العراق

(3) خضوع (المجتمع) الاستخباري للرقابة الخاصة على أنشطته ونفقاته وبما يضمن الحفاظ على الأمن الوطني.

(4) بناء قدرات مكافحة التجسس، وقدرات استطلاع ومراقبة واختراق أصول أو امتدادات المنظمات الإرهابية والجهات المعادية خارج العراق. (رفع القدرة في الحصول على المعلومات الاستخبارية ومكافحة واحباط الاختراقات المعادية).

(5) تسريع استكمال منظومات الاستطلاع والمراقبة التقنية واستخبارات الإشارة.

(6) زيادة التنسيق والتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الحليفة والصديقة والمنظمات الدولية وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ت. اصلاح وتطوير قطاع الأمن الداخلي

(1) تبسيط إجراءات الخدمات الأمنية واستكمال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

(2) رفع كفاءة أجهزة مكافحة الجريمة المنظمة بصورها كافة.

(3) عقد اتفاقيات دولية ثنائية لتسليم المطلوبين قضائيا واسترجاع الأموال العراقية المهربة.

(4) مراجعة الهياكل التنظيمية لقوى الأمن الداخلي.

(5) تحديد الجهات التحقيقية وجهة انفاذ القانون في وزارة الداخلية ومعايير الضبط القائمين بالتحقيق الجنائي وتطويره وحماية حقوق الانسان.

وضع استراتيجية وطنية لحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الأمنية ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة

(6) تطوير منظومات التدريب والتأهيل واعداد العاملين.

(7) انشاء واستكمال مشاريع البطاقة الوطنية المراقبة الالكترونية في المدن والحدود تقنيات كشف ومكافحة المتفجرات تطوير المنافذ الحدودية.

(8) تطوير دور السلطات المحلية في تعزيز الأمن.

(9) تعزيز دور المواطنين في تحقيق الأمن: -وضع أليات لتعاون المواطن المباشر مع السلطات الأمنية، والتنسيق مع المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين لتوحيد الكلمة والتعاون مع الأجهزة الأمنية ضد الإرهاب والجريمة.

(10) وضع استراتيجية وطنية لحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الأمنية ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية

والاستفادة من جهودها.

(11) الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشؤون الألغام (عام 2014 – 2018) وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها.

(12) استكمال قدرات منع دخول وتداول أسلحة الدمار الشامل والموارد المحظورة ذات العلاقة وفق التزامات العراق الدولية وبالاستفادة والتعاون مع الدول الحليفة والمنظمات الدولية.

تعزيز تجربة الحشد الشعبي وتعضيد مشاركة أبناء المحافظات في حماية امنها

(13) وضع استراتيجية وطنية للحد من اخطار الكوارث تتناسب مع تحديات الكوارث بأنواعها في العراق استرشادا بالاستراتيجية العربية للحد من أخطار الكوارث وتامين التخصيصات المالية اللازمة لذلك.

(14) تعزيز تجربة الحشد الشعبي وتعضيد مشاركة أبناء المحافظات في حماية امنها، وهي تعزيز مشاركة أبناء المحافظات في حفظ أمنها من خلال تشكيل قوات تكون جزءاً من منظومة القوات المسلحة الوطنية وبقيادة القائد العام للقوات المسلحة وفق ما جاء بقانون هيئة الحشد الشعبي الرقم 41 لسنة2018 ([38])، على أن يضم الحشد الشعبي أطياف الشعب كافة وخاصة أبناء العشائر التي قاتلت الإرهاب.

(38). قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم 41 لسنة 2018.

الخاتمة

لا يمكن لأي دراسة تحاول سبر أغوار المستقبل أن تكون متكاملة وتمنح القارئ تصوراً كاملاً عما سيحصل خاصة اذا تعلق الأمر بموازين القوى في بيئة إقليمية ذات طبيعة هشة وقلقة والتي بتوسطها العراق, ان ما حصل في أفغانستان جعل الكثير ممن يستقرؤون الاحداث مستقبلا وفق الأطر العلمية المبنية على المدخلات والمخرجات يجدون انفسهم في وضع حرج خاصة وان تأثيرات هذا الخروج المهين للقوات الأمريكية قد القى بضلاله على عموم المنطقة ومنها العراق, ورغم اختلاف المعطيات والثوابت بين العراق وأفغانستان ألا أن صياغة تصور متكامل عن ما سيحصل امر في غاية الصعوبة لذلك جرى التركيز خلال الدراسة على تبيان ما على العراق عمله تلافيا لأي احتمال بأن يعاد السيناريو الافغاني مجددا خاصة وأن الانسحاب الأمريكي على الأبواب .

المصادر والمراجع

الوثاق الرسمية

1. دستور العراق لعام 2005
2. قانون وزارة الداخلية الرقم 183 لسنة 1980
3. قانون هيئة الحشد الشعبي الرقم 41 لسنة 2018
4. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق، 2012 بغداد
5. مجلس الامن الوطني، استراتيجي الامن الوطني العراقي للأعوام من 2007 الى 2011
6. الاتفاقية الأمنية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2009 , وزارة الخارجية

الكتب العربية والمترجمة

1. سعد العبيدي – واد بطل –نهاية جيش وملحمة شعب ,دار تموز للطباعة والنشر , دمشق , ط1 , 2012

2. انتوني كوردسمان واخرون – العراق تحت الاحتلال – تدمير الدولة وتكريس الفوضى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط1 , 2008

3. معين حداد، الجيوبوليتكيا، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت ، ط, 1 2006

4. د. محسن عبد الصاحب المظفر، المسرح البيئي العسكري، شركة العارف للمطبوعات, بغداد ، ط1, 2014

5. فرانسيس جالجانو، الجغرافية العسكرية الحديثة، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، ط1 ،2010

6. جغرافية العراق العسكرية، الكلية العسكرية، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، كراسة رسمية لعام 2014

7 . ف ر حسن البيضاني , تاريخ الجيش العراقي - الواقع الديمغرافي و اثره على بناء الجيش ، المكتبة العلمية , بغداد , ط1, 2021

8. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية(منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة, ط1 ،2001 .

9 . محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق الفرص الضائعة، بيت الحكمة ، بغداد ، ط1, 2013 .

10. ياسر عبد الحسين، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية، متاهات الداخل و حروب الخارج, أوراق بحثية , المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق , بغداد , 2016

11. لقمان عبد الرحيم الفيلي، بناء العراق- الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية , مركز الرافدين للحوار , بيروت , ط1, 2019 .

12. علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي- الابعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الامن القومي في العراق, مجلس الامن الوطني , بغداد , ط1, 2010

13. عباس علوان حسين الفرطوسي، استراتيجية الامن الداخلي للعراق ومقوماتها، وزارة الداخلية، مكتب المفتش العام , بغداد , ط 1, 2012 .

14. رتشارد نيدليبو- لما تحارب الأمم – دراسة الحرب في الماضي والمستقبل, المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت, سلسة المعرفة , 2013

15. جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الدوحة , ط1 , 1998 .

16 . مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي , مجلس الامن القومي , كراس النهرين العدد 11, 2018

الدراسات والبحوث المنشورة

1. هادي حسين محسن , المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط والسياسيين البريطانيين , مجلة كلية الآداب , جامعة بغداد , العدد 101 , لسنة 2012 ,

2. د قاسم محمد عبد , جيوبولتك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات) , مجلة دراسات دولية , جامعة النهرين , العدد 38 , لسنة 2017

3. ف ر حسن البيضاني , ما بعد معارك التحرير- داعش ما بين ملاذات الصحراء والعودة الى العمليات الإرهابية في المدن , مجلة اغتراب , مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية , بغداد , العدد الخامس , 2018

4. الحارث عبد الحميد حسن , الإرهاب والسلوك الإرهابي , مجلة العلوم النفسية , جامعة بغداد , العدد الأول , 2006

5. د. قحطان كأضم الخفاجي، مستقبل الدور الإقليمي للعراق في ضل الاحتلال الأمريكي ، مجلة قضايا سياسية العدد 15 جامعة النهرين 2009

6. توبي روش ، اختراع العراق ، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية ، بتاريخ 27 أيلول 2006

7. خليل حسين ، القوة وأثرها في الاحلاف الدولية وصراعاتها- مجلة الدفاع

الوطني, جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا , بغداد , العدد الثاني عشر , خريف 1988

8. مظفر عبد مطر التميمي- السياسة الأمنية الامريكية تجاه النظام الإقليمي بعد 11 أيلول, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد , غ م, كلية العلوم السياسية , 2013

9. ف ر حسن البيضاني , التحديات القائمة والمحتملة للأربع سنوات القادمة , بحث مقدم الى مركز حراب للدراسات الاستراتيجية , بغداد , 2018 .